مسارات التنشئة السياسية في اقليم كوردستان - العراق بين التعبئة الحزبية والتأهيل الديمقراطي

م.د. عابد خالد رسول / كلية العلوم الادارية والسياسية / جامعة چەرمو

المقدمة:

نظرا لان جوهر وظيفة التنشئة السياسية يتمحور حول نقل القيم والمعتقدات والخبرات السياسية من المجتمع الى الفرد، اي إدخال الثقافة السياسية للمجتمع في بناء الشخصية السياسية للفرد، فأن سير هذه الوظيفة في اي مجتمع يرتبط من جهة بالانماط الثقافية السائدة فيه، ويرتبط من جهة ثانية باهداف القوى والأوساط السياسية والاجتماعية التي تتصدى لاداء هذه الوظيفة في ذلك المجتمع. ومن هنا تتخذ وظيفة التنشئة السياسية مسارات متنوعة، ولا سيما في المجتمعات الانتقالية، التي تمر بمراحل الانتقال من القديم الى الحديث، من ابنية تسلطية الى ابنية ديمقراطية، والتي تتضارب فيها انماط ثقافية مختلفة، تقليدية وحديثة، تسلطية وديمقراطية. وكذلك تتنافس فيها قوى سياسية متعددة محافظة وراديكالية، متطرفة ومعتدلة، تبغي من وراء التنشئة السياسية تحقيق غايات تتناقض بينها، وهي اما الحفاظ على الوضع القائم، بالشكل الذي يفرضه التمسك بالقيم التقليدية، او اعادة هندسة المجتمع وتفكير افراده بالشكل الذي تتطلبه القيم الجديدة.

ويمثل سير عملية التنشئة السياسية في اقليم كوردستان، كنموذج من تلك المجتمعات الانتقالية، **اشكالية** هذا البحث الذي يحاول تناولها من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية: ماهي اهم المسارات التي اتخذتها عملية التنشئة السياسية في اقليم كوردستان؟ وكيف اثر دور الاحزاب السياسية، بوصفها قوى اساسية في الاقليم ومتنفذة في معظم شؤونه، في توجيه تلك المسارات؟ هل ركزت هذه الاحزاب عند ادائها لوظيفة التنشئة السياسية على مسار التعبئة الحزبية فقط ام انها قد إهتمت بالمسارات الاخرى ايضا؟ وكيف مارست الاوساط الأخرى (الاسرة، المدرسة، التنظيمات المدنية والمؤسسات الاعلامية) دورها في أداء وظيفة التنشئة السياسية في اقليم كوردستان؟ وما مدى تأثير هذه الاوساط في مسار التأهيل الديمقراطي للمواطن كمسار للتنشئة السياسية في الاقليم؟ وما هو مستقبل هذا المسار في اقليم كوردستان؟

و**يهدف** هذا البحث الى اعداد دراسة علمية حول مشكلة تركز وظيفة التنشئة السياسية في اقليم كوردستان على مسار التعبئة الحزبية، بتأثير من الدور المكثف الذي مارسته الاحزاب في أداء هذه الوظيفة، مع قلة الاهتمام بمسار التأهيل الديمقراطي للمواطنين.

وينطلق البحث من **فرضية** مفادها: (ان امكانية توسع اي مسار من مسارات التنشئة السياسية مرتبطة بقدرة القوى والاوساط التي تعززها في المجتمع، وهذا ما يدل عليه هيمنة مسار التعبئة الحزبية على مسار التأهيل الديمقراطي في

اقليم كوردستان، نطرا لهيمنة الأحزاب السياسية للاقليم على الاوساط الاخرى للتنشئة السياسية فيه).

وتتجسد **اهمية** هذا البحث في إلقائه الضوء على اشكالية لم تتلق اهيمة تذكر في الاوساط العلمية للدراسات السياسية والاجتماعية في إقليم كوردستان، فالبحث العلمي بشأن دراسة التنشئة السياسية في الاقليم بشكل عام، ودراسة دور الاحزاب والاوساط الاخرى في التنشئة السياسية بشكل خاص، لا يزال محدودا بل ونادرا جدا.

وفي إطار**منهجية البحث**، اعتمد (منهج البناء – الوظيفي) في الدراسات السياسية، من خلال تحليل عملية التنشئة السياسية كوظيفة تؤديها معظم النبى السياسية في اقليم كوردستان وتؤثر في مجمل الوظائف السياسية الاخرى في الاقليم. واعتمد (منهج التحليل النظمي) ايضا، من خلال تحليل تأثيرات عملية التنشئة السياسية في مدخلات النظام السياسي لاقليم كوردستان ومخرجاته ايضا. اضافة الى اعتماد المنهجين الوصفي والتأريخي، لتحديد سمات وظيفة التنشئة السياسية في اقليم كوردستان وتحديد ابعادها في حاضر الاقليم ومستقبله ايضا.

وفي ضوء اشكالية البحث وفرضيته قسمت **هيكلية البحث** اضافة الى المقدمة الى ثلاثة مطالب وخاتمة. يتناول المطلب الأول (مفهوم التنشئة السياسية وخصائصها) في فرعين، يعالج أولهما مفهوم التنشئة السياسية وخصائصها ويعالج ثانيهما مسارات التنشئة السياسية ومضامينها. ويتناول المطلب الثاني (مسار التعبئة الحزبية وواقع التنشئة السياسية في اقليم كوردستان) في فرعين، يعالج أولهما دور الاحزاب في التنشئة السياسية عموما ويعالج ثانيهما دور الاحزاب في تعزيز مسار التعبئة الحزبية في اقليم كوردستان. أما المطلب الثالث فيتناول (مسار التأهيل الديمقراطي واوساط التنشئة السياسية في اقليم كوردستان) في فرعين يعالجان على التوالى مدى قدرة كل من الاوساط المباشرة وغير المباشرة على تعزيز مسار التأهيل الديمقراطي في اقليم كوردستان. وأخيراً تتضمن الخاتمة أهم الاستنتاجات التي وصل إليها البحث.

المطلب الأول:

مفهوم التنشئة السياسية ومساراتها:

نتناول هذا المطلب مفهوم التنشئة السياسية من خلال مختلف التعاريف التي قدمت بشأنها مع بيان بعض خصائصها، ومن ثم نحاول تحديد المقصود بعبارة (مسارات التنشئة السياسية) بالشكل الذي يتناولها هذا البحث، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الاول: مفهوم التنشئة السياسية:

تعد عملية التنشئة السياسية جزءا من عملية التنشئة الاجتماعية[1]، او فرع من فروعها، فاذا كانت التنشئة تعني

(1) اشتقت كلمة (تنشئة)، في اللغة العربية من الفعل (نشأ) بمعنى ربا وشب، فورد في (لسان العرب) انه نشأ فلان في بني فلان أي ترعرع فيهم وكبر. وجاء الفعل نشأ ينشئ، وتنشئة بمعنى ربى يربي تربية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، (بيروت: دار صادر، 1994)، ص ص 170-173 وص 480. واستخدم علماء الاجتماع العرب كلمة (التنشئة الاجتماعية) مقابل كلمة

عملية تَعَلُم الفرد وتأهيله ليكون عضوا في مجتمع ما، ويصبح من خلالها كائنا اجتماعيا[1]، فإن التنشئة السياسية في راينا تشير الى (عملية تَعُلم ليكون المرء عضوا في مجتمع سياسي ما، ويصبح من خلالها كائنا سياسيا او مُسَيَّسا). ونظرا لأن دراسة ظاهرة التنشئة السياسية تمثل حقلا مشتركا بين مجالات عديدة ومختلفة، كعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا[2]، فقد قدم الباحثون في هذه المجالات تعاريف مختلفة لمفهوم التنشئة السياسية، وهذا يفرض علينا عرض عدد من تلك التعاريف:

وقد عرف (د.صادق الاسود) التنشئة السياسية بأنها: "العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه السياسية وردود افعاله اتجاه الظاهرة السياسية"[3]. وعرفها (كينيث ب. لانجتون) بانها: "الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل الى جيل، وهذه العملية تخدم المجتمع، حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع"[4]. وعرفها (ريتشارد داوسن) بأنها: "العملية التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، ومعارفه، ومشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي"[5].

اما (نورمان أدلر وتشارلز هارينجتون) فعرفا التنشئة السياسية بأنها: "عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية ذات المغزى السياسي عن طريق الاسرة والمدرسة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة"[6]. وعرفها (هيربرت هايمان)

(Socialization) الإنجليزية و(Socialisation) الفرنسية، بمعنى عملية تربية الافراد منذ طفولتهم على عناصر الثقافة السائدة في مجتمعهم، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم واتجاهات وانماط السلوك. ينظر: د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة الثانية، (بيروت: مكتبة لبنان، 1982)، ص 400. ويعود استخدام مصطلح (Socialization) في اللغات الاجنبية بالمعنى المتداول الآن الى العام (1940) من قبل العالمين (اوجبرن ونيمكوف). ينظر: مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، الطبعة الاولى، (عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001)، ص 9. اما مصطلح (Political Socialization) اي (التنشئة السياسية) فيعود استخدامه الى العام (1959) من قبل العالم (هيربرت هايمان) في كتابه (التنشئة السياسية: دراسة في سيكولوجية السلوك السياسي). ينظر: د. محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية: دراسة في دور اخبار التلفزيون، الطبعة الاولى، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 1997)، ص 22.

(1) جون سكوت (محررا)، علم الاجتماع (المفاهيم الاساسية)، ترجمة: محمد عثمان، الطبعة الاولى، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 132.

(2) علي عبد العزيز الياسري، التنشئة الاجتماعية السياسية: مفهومها – جذورها، مجلة دراسات دولية، العدد (40)، (بغداد: مركز الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2009)، ص 149.

(3) د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، (بغداد: كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1990)، ص 285.

(4) نقلا عن: د. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الاولى، (ليبيا – الزاوية: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007)، ص 159.

(5) نقلا عن: د. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، اسس ومجالات العلوم السياسة، (الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2012)، ص 70.

(6) نقلا عن: د. محمود حسن اسماعيل، المصدر السابق، ص 22.

بأنها: "عملية تعلم الفرد لأنماط سلوكية- اجتماعية تساعده على أن يتعايش مع الأعضاء الآخرين في المجتمع وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع مما يساعد هذا الفرد على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع"[1].

ومن خلال التأمل في مضامين التعاريف أعلاه وغيرها من التعاريف، فقد ذهب (د. كمال المنوفي) الى التمييز بين اتجاهين مختلفين في تعريف التنشئة السياسية على النحو الآتي[2]:

- الاتجاه الأول: ينظر الى التنشئة السياسية بوصفها عملية يتم بمقتضاها تلقين الفرد القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمن. كما يبدو في تعريفي (هايمان) و(لاجتون) أعلاه. وفي رأينا تغلب على تعريفات هذا الاتجاه نزعة اجتماعية، لذلك فهو (اتجاه اجتماعي) يعطي للتنشئة السياسية **مضمونا اجتماعيا**، ويرى فيها وسيلة لسيطرة المجتمع على الفرد.
- الاتجاه الثاني: ينظر الى التنشئة السياسية بوصفها عملية من خلالها يكتسب الفرد تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له. كما يبدو في تعريفات كل من (أدلر وزميله) و(داوسن) أعلاه. وفي رأينا تغلب على تعريفات هذا الاتجاه نزعة فردية، لذلك فهو (اتجاه فردي) يعطي للتنشئة السياسية **مضمونا فرديا**، ويرى فيها معينا يمكن للفرد ان يكسب من خلاله ذاتية مستقلة عن المجتمع، ويعيد به صياغة معرفته السياسية ويؤثر في الثقافة السائدة في المجتمع ايضا.

وبحسب (د.كمال المنوفي)، على الرغم مما بين الاتجاهين من اختلاف، الا انهما يقدمان نظرة متكاملة لمفهوم التنشئة السياسية مما لا يسوغ ان ننحاز الى ايهما[3]. وما يمكن ان تقدمه هذه الملاحظة وكذلك مضامين الاتجاهين من استفادة الى أغراض بحثنا، هو ان عملية التنشئة السياسية تتضمن ثلاثة عناصر؛ (المجتمع) و(الثقافة السياسية) و(الفرد)، وهذا التركيب الثلاثي لعملية التنشئة السياسية، يساعدنا في الفرع اللاحق في فهم المسارات التي تتخذها هذه العملية وفقا للانماط الثقافية التي تسود في مجتمع ما ويستجيب لها افراده.

ومع اتفاقنا مع هذا التمييز بين الاتجاهين أعلاه، الا اننا نفضل تصنيف تعاريف التنشئة السياسية الى مجموعتين:

1. مجموعة التعاريف التي تركز على **مضمون عملية التنشئة السياسية** فقط، بغض النظر عما اذا كان مضمونا اجتماعيا يغرس المجتمع من خلاله توجهاته وانماط سلوكه في نفوس افراده، او مضمونا فرديا يكتسب الفرد من خلاله معلوماته وقيمه السياسية ويبلور به معتقداته الايديولوجية والفكرية. وتدخل ضمن هذه المجموعة تعريفات كل من (صادق الاسود، ولانجتون، وداوسن).

---

(1) نقلا عن: د. ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، (غزة: دار المنارة، 2011)، ص 115.

(2) ينظر: د. كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، الطبعة الاولى، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص ص 324-325.

(3) المصدر نفسه، ص 325.

2. مجموعة التعاريف التي لم تركز على مضمون عملية التنشئة السياسية فقط، وانما اشارت الى **أوساط التنشئة السياسية** أيضا، وهذه الاوساط هي مختلف المؤسسات التي تضطلع بمهمة أداء وظيفة التنشئة السياسية في المجتمع، مثل الاسرة والمدرسة والأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية والاعلام وغيرها. وتأتي ضمن هذه المجموعة تعريفات كل من (ادلر وهارينجتون، وهايمان).

وقصدنا من هذا التصنيف هو التأكيد على جانبين مهمين في عملية التنشئة السياسية، أولهما؛ هو ابراز أهمية دور أوساط التنشئة السياسية في سير هذه العملية وتحديد مضمونها، اذ ان العملية لا تتم من جانب المجتمع الا عبر هذه الأوساط. وثانيهما؛ هو التأكيد على تعدد المسارات التي قد تتخذها عملية التنشئة السياسية وفقا لتعدد واختلاف انماط الثقافة السياسية التي تبغي هذه الأوساط الى تعزيز توجهاتها وقيمها في نفوس افراد المجتمع من خلال وظيفة التنشئة.

وفي ضوء ما سبق، يتمثل اهم خصائص التنشئة السياسية في انها عملية مستمرة، اذ يتعرض الفرد للتنشئة السياسية منذ طفولته وطيلة حياته، ولا تنقطع عند مرحلة معينة. وقد أشار عدد من الباحثين ومن بينهم (لوسيان باي) الى ان تطور عملية التنشئة يتم عبر ثلاثة مراحل، وهي أولا: مرحلة تحديد انتماء الطفل لثقافة وتأريخ ومجتمع سياسي معين. وثانيا: مرحلة تفهم الطفل لهويته ونمو ادراكه السياسي والاحداث السياسية. وثالثا: مرحلة مشاركة الفرد في الحياة السياسية من خلال التصويت او الترشيح او تولي المناصب السياسية. وهذا يدل على أن التنشئة السياسية عملية مستمرة تتطور بتطور نمو الفرد، بدءا بمرحلة الطفولة ومرورا بمرحلة المراهقة ثم الشباب وانتهاءا بمرحلة النضج[1]. وتتخذ عملية التنشئة السياسية طيلة تلك المراحل صورتين أولهما: صورة مباشرة (او ظاهرة) تتم بشكل مقصود وهادف عبر إيصال المعلومات والقيم والمشاعر تجاه الظواهر السياسية، كدروس التربية الوطنية في المدارس العامة، او الاجتماعات الداخلية المتعلقة بغرس العقائد داخل الاحزاب العقائدية. وثانيهما: تنشئة سياسية غير مباشرة (او كامنة) تحدث دون انتباه وتعمد، فتعرض الطفل لمواقف تصالحية او عدوانية تجاه والديه او مدرسيه او أصدقائه في صغره يؤثر عادة في مواقفه تجاه القادة السياسيين وبقية المواطنين عند كبره[2].

اضافة الى الخاصية اعلاه، يمكن التأكيد على ثلاث نقاط اساسية بشأن التنشئة السياسية. فالنقطة الاولى هي؛ ان مضمون التنشئة السياسية لا تحتوي فقط على تلقي القيم والتوجهات والمعلومات من المجتمع واكتسابها من قبل الافراد، وانما تتضمن عدد من الجوانب فهي، من جهة عملية مثاقفة اي اكتساب الثقافة السياسية ونقلها من جيل الى اخر، وهي من جهة ثانية وسيلة للمحافظة على النظام السياسي بالسيطرة على الدوافع الفردية وتوجيهها في خدمة غايات المجتمع، وهي من جهة ثالثة تدريب على أداء الأدوار السياسية[3].

---

(1) د. محمود حسن اسماعيل، المصدر السابق، ص ص 30-34. كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، (الجزائر: قسم العلوم السياسية -كلية الحقوق- جامعة باتنة، 2008)، ص ص 28-36.

(2) جابريل ايه. الموند وجي. بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبدالله، الطبعة الاولى، (عمان - الاردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 60.

(3) د. صادق الأسود، المصدر السابق، ص ص 248 - 249.

والنقطة الثانية هي؛ ان مهمة التنشئة السياسية لا تقتصر على نقل الثقافة السياسية والحفاظ عليها فقط، وانما بتغيير هذه الثقافة ايضا، بل وحتى خلق ثقافة جديدة محلها. فالتوجهات السياسية التي تتكون خلال فترة الطفولة تتعرض دائما للتعديل والتكيف او التعزيز والتأكيد خلال مواجهة الفرد لمختلف الخبرات الاجتماعية والسياسية. فيمكن للتأثيرات الاسرية المبكرة ان تخلق صورة إيجابية وجيدة عن حزب سياسي معين، ولكن التعليم اللاحق وخبرة العمل وتأثير الأصدقاء قد تؤدي الى تغيير هذه الصورة الأولية تغييرا جذريا. وتترك احداث وخبرات معينة كالحرب والثورة والكساد الاقتصادي آثارا في تفكير ووعي معظم افراد المجتمع ولكن بدرجات متفاوتة، الا ان تأثيرها الأعظم يكون على الافراد الأصغر سنا الذين يدخلون الحياة السياسية لأول مرة. وعندما تخلق هذه الاحداث تغييرات جوهرية في اتجاهات الأعضاء الأكبر سنا نكون امام عملية (إعادة التنشئة السياسية). وفي أوقات التغيير السريع او الاحداث غير العادية، مثل تكوين دولة جديدة، فان التنشئة السياسية قد تؤدي الى خلق ثقافة سياسية جديدة بالكامل[1].

اما النقطة الثالثة؛ فعلى الرغم من ان مضمون التنشئة السياسية يتمحور حول نقل الثقافة السياسية من المجتمع الى الافراد بغية تشكيل سلوكهم السياسي، أي إدخال الثقافة السياسية للمجتمع في بناء شخصية كل فرد، الا ان أداء هذه المهمة لا تتم دائما على يد المجتمع بنفسه، بل تتولى ادائها نيابة عن المجتمع جملة من البنى والمؤسسات، كالأسرة والمدرسة والأحزاب السياسية والاعلام والتنظيمات المدنية وغيرها، وهذا ما اطلقت عليه في هذا البحث تسمية (**أوساط التنشئة السياسية**). وفي هذا الإطار نتفق مع ما ذهب اليه (د.ابراهيم ابراش) في تقسيم هذه الاوساط الى نوعين وهما: (الاوساط غير المباشرة) التي تؤدي وظيفة التنشئة السياسية بشكل مضمر وغير مقصود (كالاسرة والمدرسة وجماعة الرفاق)، و(الاوساط المباشرة) التي تؤدي هذه الوظيفة بشكل ظاهر ومتعمد (كالاحزاب السياسية والتنظيمات المدنية والمؤسسات الاعلامية)[2]. وكذلك نؤيد ما ذهب اليه (فيليب برو) في التمييز بين أوساط التنشئة السياسية ووكلائها، **فالأوساط** هي المؤسسات التي تجرى داخلها وظيفة التنشئة، والتي يمكن ان تكون وسطا ضيقا كالاسرة، او أكثر اتساعا كالمدرسة والحزب، او وسطا ممتدا للمجتمع الشامل كمدينة او إقليم فيدرالي اودولة. اما **الوكلاء** فهم من يعملون داخل هذه الأوساط كنشطاء فعليين للتنشئة، فيبثون رسائل الثقافة السياسية السائدة فيها التي تتضمن القيم والاتجاهات وانماط السلوك المراد ترسيخها في نفوس الافراد المستهدفين داخل الوسط المعني. ومن امثلة الوكلاء، الوالدين داخل الاسرة، المعلم داخل المدرسة، جهاز اعداد الكوادر داخل الحزب السياسي[3].

ومن خلال النقطة الأخيرة يمكن ان تتخذ عملية التنشئة السياسية مسارات متعددة وفقا للغايات التي يبغي أي وسط من أوساط المجتمع الى تحقيقها من خلال قيامها بأداء وضيفة التنشئة السياسية، وهذا ما نتناوله في الفرع اللاحق.

---

(1) ينظر: جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبردت مندت، السياسات المقارنة: اطار نظري، المصدر السابق، ص 89.

(2) د. ابراهيم ابراش، المصدر السابق، ص ص 135 - 136.

(3) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، الطبعة الاولى، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص ص230-231.

الفرع الثاني: مسارات التنشئة السياسية:

تمثل التنشئة السياسية احدى الوظائف الاساسة في النظام السياسي؛ فبحسب منظري منهج (البناء– الوظيفي) في الدراسات المقارنة، امثال (الموند، باول، وباي)، يتكون النظام السياسي من مجموعة من البنى والوظائف. البنى السياسية هي: (الاحزاب السياسية، الجماعات، والمجالس التشريعية، السلطات التنفيذية، الادارات البيروقراطية والمحاكم)، اما الوظائف السياسية فهي: (التنشئة السياسية، التجنيد السياسي، الاتصال، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع السياسات وتنفيذها والتقاضي حولها، واداء الاستخراج والتنظيم والتوزيع والتغذية الاسترجاعية). ويرى منهج البناء– الوظيفي، ان كيفية أداء البنى السياسية للوظائف السياسية هي التي تحدد ماهية النظام السياسي وقدرته على الاستقرار والتوازن والبقاء. وتأتي وظيفة التنشئة السياسية الى جانب وظيفتي التجنيد والاتصال ضمن وظائف النظام التي تحدد مدى مساهمة البنى السياسية في العملية السياسية ومدى تأثيرها فيها، وتحدد كذلك ما اذا كان النظام السياسي سيتعرض للتغير ام سيبقى على حاله، كما انها تحدد، على سبيل المثال، ما اذا كانت العملية السياسية ستظل تحت سيطرة وهيمنة حزب تسلطي واحد او مجلس عسكري، او انه ستحل محلها احزاب متنافسة او مجلس تشريعي[1].

وفي ضوء هذا التحديد الوظيفي لماهية التنشئة السياسية، وبالتمعن في مضمون التعريفات التي عرضناها في الفرع السابق، تبدو وظيفة التنشئة السياسية، من الناحية النظرية، كعملية واحدة تتم على مستوى النظام السياسي. ولكن من الناحية العملية، لا تتم أدائها بطريقة واحدة ولغاية واحدة، بل بطرق متعددة ولغايات مختلفة. وذلك بسبب اختلاف الأوساط والبنى السياسية التي تضطلع بمهمة أداء وظيفة التنشئة السياسية في المجتمع من جهة، وكذلك بسبب اختلاف الأنماط الثقافية التي تبغي هذه الأوساط تعزيزها من خلال أداء هذه الوظيفة من جهة ثانية. ونطلق على هذه الطرق والمسالك المتعددة والمختلفة التي تسري بها عملية التنشئة السياسية في أي مجتمع سياسي تسمية (مسارات التنشئة السياسية)[2]، فهي اجزاء تكوينية لعملية كلية اشمل وهي (عملية التشئة السياسية). ولكي نوضح هذا التوصيف لعبارة (مسارات التنشئة السياسية) علينا الرجوع الى ثلاثة مفاهيم رئيسة لدى منظري منج البناء – الوظيفي، وهي: (الثقافة السياسية– Political Culture) و(التوجهات – Orientations) و(المواقف – Attitudes).

فالثقافة السياسية، بحسب (الموند) تشير الى "التصورات، والتفضيلات والقيم التي توجه وتنظم مواقف الافراد إزاء النشاطات السياسية، وتتجذر في كل نظام سياسي نمط معين من التوجهات للعمل السياسي"[3]. ثم يرى (الموند) مع

(1) ينظر: جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبردت مندت، السياسات المقارنة: اطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، الطبعة الاولى، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996)، ص ص 31 – 35.

(2) من الناحية اللغوية، ان لفظة (مسارات) هي جمع لكلمة (مسار) وهو مصدر مشتق من كلمة (سار)، و(المسار) اسم مكان، ويعني؛ مسلك، طريق، خط سير. لتفاصيل اكثر ينظر: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص 1148.

(3) Gabriel A. Almond, Comparative Political Systems, in: The Journal of Politics, Vol. 18, No. 3, (Southern Political Science, Augout 1956), p. 396.

زميله (فيربا) بان الثقافة السياسية هي تحديدا: "مجموع التوجهات والمواقف السياسية للافراد إزاء النظام السياسي واجزائه المختلفة، اضافة الى مواقف الافراد تجاه دورهم في النظام السياسي"[1]. اذن فالثقافة السياسية تتكون من التوجهات والمواقف. والتوجهات لدى (الموند وفيربا) هي؛ كل ماهو كامن في النفس البشرية نتيجة التنشئة، ولها ثلاثة أنواع؛ (ادراكية – Cognitive) تتضمن المعارف والمعلومات حول النظام السياسي ومدخلاته ومخرجاته وادواره وشاغلي هذه الأدوار ايضا، و(عاطفية – Effective) تشمل مشاعر الافرد كرها او حبا تجاه النظام السياسي ككل وكذلك تجاه الابنية والاجزاء المكونة له، و(تقييمية– Evolutional) تجسد الآراء والاحكام التي يطلقها الافراء بشأن أداء النظام السياسي وأدائه، بناءا على مدى معرفتهم حوله وطبيعة مشاعرهم تجاهه. اما فيما يتعلق بالمواقف، فهي التعابير السلوكية عن التوجهات، أي النشاطات السياسية التي يمارسها الافرد بتأثير من التوجهات السياسية الكامنة في انفسهم، وقد تتم هذه النشاطات على مستوى (المدخلات – Inputs) كتقديم المطالب، او على مستوى (المخرجات – Outputs) كطاعة القرارات[2].

وبعد هذا التحديد للمفاهيم الثلاثة، صنف (الموند وفيربا) الثقافة السياسية، وفقا لطبيعة التوجهات والمواقف المكونة لها، الى ثلاثة أنماط رئيسة وهي؛ أولا: (الثقافة التقليدية – Parochial Culture) التي تتميز بضعف او غياب التوجهات لدى الافراد إزاء مخرجات النظام السياسي، وغياب او تدني الوعي لديهم بشأن دورهم وتأثيرهم في مدخلات النظام). ثانيا: (ثقافة الخضوع – Subject Culture) التي تتميز بقوة توجهات الافراد نحو مخرجات النظام السياسي نظرا لتأثيره الواسع على حياتهم، مع ضعف توجهاتهم نحو مدخلات النظام نظرا لمحدودية تأثيرهم فيه. ثالثا: (ثقافة المشاركة – Participant Culture)، التي تتميز بقوة توجهات الافراد إزاء مخرجات النظام السياسي ومدخلاته على السواء، بسبب قدرتهم على قبول قرارت النظام او رفضها تماما، ومتلاكهم لوعي واسع بأهمية دورهم في النظام وتأثيرهم فيه[3]. وبحسب (الموند وفيربا) لا توجد في أي مجتمع ثقافة سياسية خالصة تتطابق تماما مع أي واحد من هذه الأنماط. فالثقافة السياسية لكل مجتمع هي في الواقع العملي خليط من الأنماط الثلاثة، وما يميز نمط عن الأنماط الاخرى هو نسبة ومقدار وجود التوجهات العائدة له في ثقافة ما. فعلى سبيل المثال، اذا غلبت في مجتمع ما التوجهات التقليدية على التوجهات الخاضعة او المشاركة اصبحت الثقافة السياسية لهذا المجتمع قريبة من الثقافة التقليدية. والحالة المثالية التي من شأنها ان تدعم استقرار الديمقراطية في مجتمع ما، ليست هي الثقافة السياسية التي تتضمن كليا التوجهات المشاركة فقط، بل التي تمتزج وتتوفر فيها توجهات الأنماط الثلاثة معا (التقليددية والخاضعة والمشاركة)، مع رجحان كفة الميزان لصالح غلبة توجهات نمط المشاركة على توجهات النمطين الآخرين، وهذا ما اطلق عليه (الموند وفيربا) تسمية (الثقافة المدنية — Civic Culture)[4].

وهنا نرجع الى الوصف الذي اطلقناه على عبارة (مسارات التنشئة السياسية) بانها اجزاء تكوينية لعملية كلية اشمل

(1) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, (NJ: Princeton University Press, 1963), p. 12.
(2) Ibid, pp. 14-15.
(3) Ibid, pp. 16-18.
(4) Ibid, p. 19.

وهي (عملية التشئة السياسية). فاذا كانت مهمة التنشئة السياسية هي نقل الثقافة السياسية ككل من المجتمع الى الفرد، فان مهمة مسارات التنشئة السياسية هي نقل الأجزاء المكونة لهذه الثقافة، أي التوجهات العائدة لاحد الأنماط الثقافية (التقليدية، او الخضوع، او المشاركة)، من وسط واحد من الاوساط المكونة للمجتمع الى عدد من افراده. فالتنشئة السياسية عملية كلية تتعامل مع الثقافة السياسية ككل، اما المسارات فهي أجزاء عملية التنشئة وتتعامل مع أجزاء الثقافة السياسية.

وعليه فعملية التنشئة السياسية داخل اي مجتمع سياسي لا تتخذ دائما مسارا واحدا فقط، وانما تتخذ مسارات عديدة مختلفة ومتعارضة ايضا، وذلك بسبب تنوع الأنماط الثقافية السياسية الموجودة في هذا المجتمع، وكذلك بسبب اختلاف الأوساط والجماعات التي تتبنى احد هذه الانماط وتعمل على تعزيز توجهاته في نفوس افراده. وفي الوقت الذي يهيمن فيه احد الانماط الثقافية على مجتمع ما، تتنافس معه الانماط الاخرى كثقافات فرعية في المجتمع نفسه، وعليه يتغير مسار التنشئة السياسية من وسط الى آخر ومن جماعة الى اخرى، وفقا لنمط الثقافة التي يتمسك بها كل وسط او جماعة. فيمكن لوسط او جماعة ان يؤهل افراده على توجهات ثقافة المشاركة، اي قيم الحرية والمبادرة الفردية والمشاركة الديمقراطية والمواطنة، فنكون هنا امام مسار (التأهل الديمقراطي) للتنشئة السياسية. في حين يعبئ وسط او جماعة اخرى افراده على توجهات الخضوع والطاعة الرعوية وتمجيد رموز سلطة حاكمة تسلطية عسكرية او حزبية، فنكون هنا امام مسار (التعبئة السلطوية) للتنشئة السياسية، بشكل (تعبئة عسكرية) او (تعبئة حزبية). وقد تربي جماعة ثالثة لدى افرادها على توجهات الثقافة التقليدية التي تتسم غالبا بنزعة الانعزال واللامبالاة السياسية وعدم الانخراط في الشؤون العامة. فنكون هنا امام مسار آخر للتنشئة اقرب الى الانعزال والمحلية. وتشبه هذه المسارات المختلفة داخل عملية التنشئة السياسية التيارات المختفة داخل النهر الواحد. وما يقرر مصير هذه المسارات في استمرارها او توقفها هو انماط التفاعل بين تلك الثقافات، التي قد تستمر على نمط الصراع والاصطدام او تنتهي بنمط التماثل والانصهار فيما بينها. ويتوقف كل هذا على مدى قدرة الأوساط والجماعات على التمسك بقيمها واتجاهاتها، ومدى تعرضها لقيم واتجاهات الثقافات الاخرى، وكذلك على مدى توافق الثقافات مع مصالحها، اضافة الى موقع كل وسط او جماعة في السلم الاجتماعي والسياسي للمجتع وكمية الموارد السياسية والمادية المتوفرة في يدها ودرجة قربها او بعدها من السلطة السياسية. وهذا ما نحاول الاستدال عليه في المطالب اللاحقة من خلال دراسة مسارات التنشئة السياسية وواقها في إقليم كوردستان.

المطلب الثاني:

مسار التعبئة الحزبية وواقع التنشئة السياسية في اقليم كوردستان:

بقصد التعرف على مسار التعبئة الحزبية، بوصفه احد المسارات التي اتخذتها التنشئة السياسية في اقليم كوردستان، ندرس في بدء هذا المطلب دور الحزب السياسي بشكل عام في اداء وظيفة التنشئة السياسية، وتاثير انماط النظم السياسية والحزبية في هذا الدور، ثم نركز بعد ذلك على الدور الذي مارسته الاحزاب السياسية لاقليم كوردستان في اداء هذه

الوظيفة وبلورة مساراتها، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الاول: دور الاحزاب السياسية في التنشئة السياسية:

اذا رجعنا الى التعاريف التقليدية التي قدمت بشأن الحزب السياسي، ومنها تعريف (موريس دوفرجيه) بانه: "مجموعة ذات كيان خاص"[1]، وانه يمارس دورا اساسيا "وهو الاستيلاء على السلطة السياسية وممارستها"[2]. وتعريف (اندريه هوريو) بانه: "تنظيم دائم على المستويين الوطني والمحلي يسعى للحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول الى السلطة وممارستها، بغية تحقيق سياسة معينة"[3]. وكذلك تعريف (د. عبد الوهاب الكيالي) بانه: "مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وايديولوجية مشتركة وينظمون انفسهم بهدف الوصول الى السلطة وتحقيق برنامجهم"[4]. فبالرجوع الى هذه التعاريف يبدو بان الوظيفة الاساسية للحزب السياسي هو: (الوصول الى السلطة السياسية وممارستها او التأثير فيها).

وعليه، فالاحزاب السياسية عموما تبغي الوصول الى السلطة السياسية في بلدانها، في سبيل تنفيذ اهدافها ومبادئها وبرامجها العامة. ففي النظم الديمقراطية تحاول الاحزاب الوصول الى السلطة وفقا للتنافس الديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع، فاذا لم تتمكن من ذلك، فسوف تحاول المشاركة في السلطة مع احزاب اخرى ذات اهداف قريبة من اهدافها، او انها تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة، وتسعى للتأثير فيها بغية تحقيق اهدافها. اما في الانظمة غير الديمقراطية، ولا سيما في الدول النامية او دول عالم الجنوب، تحاول معظم الاحزاب الوصول الى السلطة بصورة غير مشروعة وباستخدام العنف من خلال الانقلاب العسكري او الثورة الشعبية او الاحتلال الاجنبي، ولكنها قد تسبغ على تلك الحالة شرعية ديمقراطية عبر اجراء انتخابات شكلية والسماح لبعض الاحزاب الاخرى بالتنافس معها[5].

وتؤدي الاحزاب، اضافة الى هذه الوظيفة الاساسية، وظائف اخرى متعددة تختلف باختلاف المجتمعات السياسية التي توجد فيها. وتتمثل هذه الوظائف في المجتمعات الغربية ذات الانظمة الديمقراطية المستقرة، في: (تجميع المصالح والتعبير عنها، المشاركة في صنع القرارات السياسية ومراقبة تنفيذها، تجنيد الكوادر للمناصب الحكومية، التوسط بين المواطنين والسلطة الحاكمة، والتنشئة السياسية للافراد). اما في المجتمعات غير الغربية، ذات الانظمة الديمقراطية الناشئة او غير ديمقراطية، فتؤدي الاحزاب الى جانب الوظائف اعلاه، او من دون عدد منها، وظائف اخرى مثل: (اضفاء الشرعية على

(1) موريس ديفرجية، الاحزاب السياسة، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص 3.
(2) المصدر نفسه، ص 6.
(3) نقلا عن: د. نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، (جامعة مؤتة، 1994)، ص 12.
وكذلك: د. سعاد الشرقاوي، الاحزاب السياسية (اهميتها– نشأتها– نشاطها)، (القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005)، ص 13.
(4) د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 310.
(5) د. قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، الطبعة الاولى، (الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 265.

نظام الحكم، التنشئة السياسية للافراد وتعبئة الجماهير، الضبط والسيطرة على المجتمع، التدخل في توزيع المنافع والامتيازات بين الفئات والجماعات، وتحقيق الاندماج الوطني)[1]. ونجد من بين هذه الوظائف ان التنشئة السياسية هي احدى الوظائف التي تؤديها الاحزاب السياسية في مختلف الانظمة السياسية، الديمقراطية منها وغير الديمقراطية.

وتأتي اهمية دور الاحزاب السياسية في التنشئة السياسية، بحسب (جابريل الموند وبنجهام باول)، من كونها بنى سياسية متخصصة بأداء هذه الوظيفة. فالاحزاب تحاول بشكل متعمد ومدروس صياغة التفضيلات تجاه قضايا مختارة، وتعمل على اثارة اهتمام المواطنين ازائها، وتبحث عن قضايا جديدة في اثناء حشد الدعم لرموز النظام الذي تدافع عنه او في اثناء تعبئة التأييد لمرشحيها في الانتخابات. وعليه فمن خلال التنشئة السياسية، تبقي الاحزاب على اتصال المواطنين بالبنى السياسية. فمعظم الافراد لا يهتمون بالسياسة الا بقدر محدود، ولكن التدفق المستمر للنشاطات الحزبية، التي تبلغ اوجها في اثناء الانتخابات كل بضع سنوات، يبقي المواطنين على انشغال بالسياسية ويجعلهم ينخرطون في العملية السياسية ويقومون بادوار المشاركة فيها[2].

وتختلف كيفية اداء الاحزاب السياسية لوظيفة التنشئة السياسية باختلاف موقعها من السلطة، وباختلاف نمط النظام الحزبي الذي تعمل فيه، وكذلك باختلاف طبيعة النظام السياسي الذي توجد فيه. ففيما يتعلق بموقعها من السلطة، تتمسك الاحزاب السياسية الحاكمة عادة في اثناء عملية التنشئة السياسية بالرموز التقليدية للدولة او الفئة التي تمثلها، وتعمل على تعزيزها في تفكير اعضائها ومؤازريها بشكل خاص وفي تفكير الجماهير بشكل عام. وبالمقابل تركز الاحزاب المنافسة لها واحزاب المعارضة على انتقاد الحكومة التي تتولى السلطة، ولكنها غالبا ما تعمل على تعزيز التأييد للبنى والعمليات السياسية السائدة[3].

وفيما يتعلق بالنظام الحزبي، يرتبط اختلاف اداء الاحزاب للتنشئة السياسية بنمط هذا النظام فيما اذا كان نظاما تنافسيا او نظام غير تنافسي. ففي الانظمة غير التنافسية التي تهيمن عليها حزب واحد، ثم تداخل بين الحزب والسلطة السياسية، لذلك تصبح وظيفة الحزب الواحد في عملية التنشئة السياسية حماية النظام الحاكم، فينشر الحزب ايديولوجية النظام، ويروج لمبادئه وبرامجه ويوظف مؤسساته الاعلامية و أجهزته التنظيمية لخدمة هذا النظام. وعليه لا يتوقع من نظام الحزب الواحد ان يعمل على خلق تعددية ثقافية، بل يسعى الى تكريس سلوكيات الخضوع وقيم الثقافة الواحدة والايديولوجية الواحدة. اما في الانظمة التنافسية، التي تأخذ بالثنائية او التعددية الحزبية، يحدث تمايز في عملية التنشئة السياسية ما بين (الاحزاب والائتلافات الحاكمة) التي تؤدي تنشئة سياسية تخدم النظام السياسي موظفة كل مقدرات النظام السياسي في نشاطها و(احزاب المعارضة) التي تؤدي تنشئة سياسية لاعضائها وللجمهور لكي تبلور من خلالها

(1) للتفاصيل حول وظائف الاحزاب السياسية ينظر: د. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الاولى، (عمان – الاردن: دار وائل للنشر، 2005)، ص ص 173 – 176. وكذلك ينظر: ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الطبعة الاولى، (عمان – الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 212 - 215.

(2) جابريل ايه. الموند وجي. بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، المصدر السابق، ص 67.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

مواقفها المعارضة للنظام السياسي، وهي في ذلك توظف خطابا ايديولوجيا او سياسيا متميزا، وتسعى ليكون معلوما ومقبولا من قبل الجمهور[1]. وهذا في رأينا يؤدي الى خلق التعددية الثقافية التي توفر ارضية لانماء ثقافة المشاركة وقيم الديمقراطية، ويفسح بالتالي مجالا واسعا امام تنشئة المواطنين على مسارات مختلفة وتأهيلهم ديقراطيا.

اما فيما يتعلق باختلاف أداء الاحزب للتنشئة السياسية حسب طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، فيلاحظ في السنوات الاخيرة، ان دور الاحزاب في عملية التنشئة السياسية في البلدان المتقدمة ذات الانظمة الديمقراطية قد تراجع، بينما ازداد دورها في الانظمة السياسية للبلدان النامية. ومرد ذلك انه في الانظمة الاولى تراجعت اهمية الايدولوجيا في الحياة السياسية، ووصل الفكر الاجتماعي والسياسي فيها الى مرحلة من الاكتمال، اذ لم يعد هناك فوارق ايديولوجية حقيقية بين الاحزاب السياسية المتصارعة، ولا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا، فالجمهور اصبح لديه قناعة وايمان بالنظام الديمقراطي الليبرالي، واي حزب يطرح ايديولوجية جديدة او يؤدي تنشئة سياسية متعارضة مع مرتكزات النظام الرأسمالي الليبرالي لا يجد تجاوبا كبيرا من طرف الجمهور، وعليه يلاحظ ان الاحزاب في الدول الغربية اصبحت تنحو شيئا فشيئا الى ان تصبح احزاب اطر. اما في البلدان النامية، فنظرا لان النظام السياسي لا يرتكز غالبا على قواعد شرعية ومشروعية ثابتة، والهوية الوطنية لم تتبلور بشكل واضح، والاندماج الاجتماعي مازال مطلبا أكثر مما هو واقع، اذ تتنازع ولاءات اثنية وطائفية الولاء للدولة، وان علاقة الدين بالدولة لم تحسم تماما، وان التعددية في الدول النامية التي تعرف نوعا من التعددية الحزبية، لا تقوم على برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، بل تعددية طائفية او اثنية او جهوية، بالاضافة الى التركيبة العقلية والنفسية والبنية الثقافية السائدة فيها. فنظرا لكل ذلك فاحزاب الدول النامية أكثر ايديولوجية من احزاب الدول المتقدمة، لذلك فهي بحاجة لحشد أكبر عدد ممكن من الجماهير، اي هي احزاب جماهيرية، وهذا الحشد لكي يتحقق بحاجة الى تنشئة سياسية مكثفة تقوم بها تلك الاحزاب[2].

ونظرا لان طبيعة النظام السياسي لاقليم كوردستان – العراق قريبة الى حد ما من نمط الانظمة السياسية السائدة في البلدان النامية، تؤدي الاحزاب السياسية للاقليم تنشئة سياسية مكثفة، وهذا ما نتناوله في سياق الفرع اللاحق.

الفرع الثاني: الاحزاب السياسية ومسار التعبئة الحزبية في اقليم كوردستان:

لا تمثل احزاب اقليم كوردستان مجرد وسط من الاوساط التي تؤدي وظيفة التنشئة السياسية بل تمثل الموجه الاساس لمساراتها وتهيمن على معظم الاوساط الاخرى التي تؤدي هذه الوظيفة. ويشبه دورها في ذلك دور الاحزاب السياسة في الدول النامية، ولاسيما تلك التي تسود فيها نظام الحزب الواحد، ولكن تتميز طبيعة النظامين الحزبي والسياسي لاقليم كوردستان عما هو سائد في الدول النامية، بالشكل الذي ذكرناه سابقا، في امرين:

اولهما: صعوبة ادراج النظام الحزبي السائد في اقليم كوردستان ضمن اي من الانماط الاساسية للانطمة الحزبية، فهو

(1) د. ابراهيم ابراش، المصد السابق، ص ص 135 - 136.

(2) المصدر نفسه، ص ص 136 - 137.

نمط من النظام التعددي[1] ولكن في ظل حزبين مهيمنين[2]، وهما؛ (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) و(الاتحاد الوطني الكوردستاني).

وثانيهما: ان هيمنة احزاب اقليم كوردستان على اوساط التنشئة السياسية الاخرى لم تأت غالبا من العامل العقائدي والهيمنة الأيديولوجية، وانما من الهيمنة الواسعة التي تتمتع بها هذه الاحزاب، ولا سيما الحزبين المهيمنين (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني)، على معظم البنى والوظائف السياسية في الاقليم.

فعلى الرغم من ان عدد من الاوساط الاجتماعية والبنى السياسية في اقليم كوردستان، كالأسرة والمسجد والمدرسة وبعض التنظيمات والمؤسسات المدنية والاعلامية اضافة الى بعض الاحزاب ذات التوجهات العقائدية والدينية، قد تؤدي جانب من بعض الوظائف السياسية كالتنشئة السياسية والاتصال السياسي لتعزيز بعض القيم والمعتقدات، وهي غالبا ما متعارضة ومتناقضة، كالترويج لقيم علمانية مقابل التمسك الشديد بالتدين، وادعاء قيم التحرر والتمدن مقابل تمجيد تقاليد قبلية وابوية. فعلى الرغم من ذلك، فان الاحزاب تمثل البنية السياسية الاساسية لاداء وظيفة التنشئة السياسية في الاقليم، ولا سيما الحزبان المهيمنان (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني) اللذين قد تغلغلا، خلال الخمس والعشرين سنة الماضية من عمر الاقليم منذ العام (1991)، في معظم المنظمات المدنية والمهنية والفنية والاعلامية. بل اصبح هذين الحزبين مهيمنان على معظم شركات القطاع الخاص وعلى حركة الاسواق والمشاريع الاقتصادية في الاقليم. وتمارس الاحزاب الاخرى الاسلوب نفسه الذي اتبعه الحزبين المهيمنين ولكن على نطاق اضيق، تجاه التنظيمات المهنية والمدنية والفنية والمؤسسات الاعلامية التابعة لها فقط. وجراء كل ذلك اصحبت احزاب الاقليم مهيمنة على وظائف التعبير عن المصالح وتجميعها ايضا.

ويمكن ادراك الحالة نفسها بشأن البنى السياسية الرسمية للاقليم، كالبرلمان والوزارة والمحاكم والادارات البيروقراطية. فعلى الرغم من ان برلمان الاقليم قد استطاع خلال السنوات الست الاخيرة ان يخرج من نطاق الهيمنة الكلية والمطلقة للحزبين المهيمنين، اثر بروز احزاب معارضة خلال (2009 – 2013) وإئتلاف معظم الاحزاب الممثلة في البرلمان في تشكيل الحكومة منذ (2014)، الا ان دوره لا يزال مقيدا بالتوجيهات التي يتلقاها اعضاء البرلمان من قيادة احزابهم او

(1) في اخر انتخاب لبرلمان اقليم كوردستان الذي جرى في (2013/9/21) شاركت (31) كيان: من بينها (18) حزب و(9) ائتلاف و(4) كيانات فردية. وفي اخر انتخاب لمجالس المحافظات في اقليم كوردستان الذي جرى في (2014/4/30) شاركت (18) كيان: من بينها (9) حزب و(5) ائتلاف و(4) كيانات فردية. لتفاصيل اكثر ينظر: الموقع الالكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، الانتخابات السابقة، على الرابط الآتي: http://www.ihec.iq/ar/index.php/prevelection.html

(2) حبذنا استخدام عبارة (الحزبين المهيمنين) بدلا من (الحزبين الكبيرين)، ففي الانتخابات الاخيرة للبرلمان في (2013) لم يعد (الاتحاد الوطني) الحزب الثاني بعد (الحزب الديمقراطي)، كما كان هو الحال دائما في الانتخابات السابقة في (1992 و2005 و2009). لذلك لم نقيس هيمنة الحزبين بحجم اصواتهما في الانتخابات فقط، وانما بنفوذهما الفعلي ايضا. ومصدر نفوذهما هذا هو تغلغلهما اداريا وماليا وامنيا وعسكريا في معظم المجالات في اقليم كوردستان. حول حجم اصوات الحزبين في جميع الانتخابات البرلمانية للاقليم ينظر: موقع برلمان كوردستان، حول البرلمان – تاريخ الدورات البرلمانية، على الرابط الآتي:
http://www.perleman.org/Default.aspx#

من المكاتب السياسية لهذه الاحزاب. فبرلمان الاقليم ظل ختما مطاطيا للمصادقة على القرارات التي اصدرتها الحزبين، سواء أتم ذلك بشكل منفرد من قبل (الحزب الديمقراطي) خلال الأعوام (1996 – 2002)، ام بشكل ثنائي من قبل الحزبين (الديمقراطي والاتحاد الوطني) خلال الأعوام (1992 – 1996) ثم خلال الأعوام (2002 – 2013). وطوال كل هذه المدد نظر معظم اعضاء البرلمان الى مكانتهم كمكافئة وامتياز منح لهم من قبل احزابهم، ولم يكن من بينهم مشرعون محترفون. وهذا ما جعل المواطن ينظر الى البرلمان والعضوية فيه بوصفهما مصدرا لاكتساب الرزق وليس مركزا لاتخاذ القرارات. اما بشأن السلطة التنفيذية فلا يزال رئيس الاقليم، وهو من (الحزب الديمقراطي)، يحتكر منصبه على الرغم انتهاء ولايته قانونيا منذ (2013)[1]، ولا تزال قيادة الوزارة ومعظم الادارات الحكومية في يد العناصر البارزة من الحزبين المهيمنين، ناهيك عن الادارات المحلية التي لا يزال شغل المناصب فيها تخضع لمعايير الاتفاقات الحزبية والمحاصصة الحزبية. وكل هذا يدل على الهيمنة شبه الكاملة للاحزاب على وظائف صنع السياسات وتنفيذها والتقاضي حولها.

فالحزبين السياسيين المهيمنين في اقليم كوردستان (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني) يمارسان دورا يقترب إلى حد كبير من الدور الذي تمارسه الدولة في مجمل الاحداث السياسية في المجتمع، مما شكل واقعا نحبذ تصنيفه ضمن ما اطلق عليه مصلح (الدولة – الحزب)[2]. فكل حزب من هذه الاحزاب يرى في نفسه (سلطة) يجب ان تملك (السيادة) على مجال بشري معين (شعب) في جزء من اقليم كوردستان (اقليم)، وهذه هي العناصر والاركان الرئيسة لتكوين الدولة.

وعلى الرغم من اتفاقنا مع بعضهم بان بنية الاحزاب والتعددية السياسية في اقليم كوردستان، من الناحية القانونية، هشة الى حد بعيد، بسب عدم تبني مبدأ التعددية السياسية والحزبية دستوريا وقانونيا جراء عدم وجود دستور للاقليم[3]، الا انه من الناحية السياسية، في ظل الواقع الذي اشرنا اليه سابقا، اصبحت الاحزاب السياسية، وبالتحديد الحزبين المهيمنين، من اقوى الفواعل السياسية في الاقليم. وينطبق على قوة الاحزاب السياسية في الاقليم ما اطلقه بعضهم بشأن وصف الاحزاب السياسية في معظم الدول النامية. فالاحزاب في هذه الدول أكثر من مجرد أداة انتخابية او تجمع يعبر فقط عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، وانما بات الى حد بعيد مصدرا لتوفير العمل والامتيازات والامان والرعاية لعدد كبير من الناس، وحلقة الوصل الوحيدة بينهم وبين الحكومة، وهي التي توفر المعلومات وتقرر السياسات وتقترح البرامج القومية الشاملة. وجراء هذا الواقع لم يعد بالامكان فهم واستيعاب البنى السياسية والادارية والمدنية في هذه الدول، من حيث تكوينها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وايدلوجياتها وانماط سلوكياتها وتفاعلاتها

(1) ينظر: المواد (1) و(17) من قانون رئاسة اقليم كوردستان – العراق رقم (1) لسنة (2005). والمادة (1) من قانون تمديد ولاية رئيس اقليم كوردستان – العراق رقم (19) لسنة (2013).

(2) للتفاصيل حول مصطلح (الدولة – الحزب) ينظر: د. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد (117)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1987)، ص 127.

(3) د. زانا رؤوف حمه كريم، البنية القانونية للاحزاب السياسية في اقليم كوردستان – العراق (دراسة تحليلية في قانون رقم 17 لسنة 1993 المعدل)، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد (4)، (اقليم كوردستان – العراق: مركز الدراسات القانونية والسياسية في كلية القانون والسياسية – جامعة السليمانية، تشرين الاول/ 2014)، ص 37.

الرسمية وغير الرسمية دون فهم الاحزاب السياسية فيه[1]. وهذا في راينا يتطابق تماما على واقع الاحزاب السياسية في اقليم كوردستان، ولا سيما الحزبين المهيمنين. وتتويجا لهذا استطاعت هذه الاحزاب ان تمارس دورا هائلا ومكثفا في اداء وظيفة التنشئة السياسية في الاقليم وان تهيمن ايضا على معظم الاوساط التي تؤدي هذه الوظيفة.

وقد ساعد على تعزيز هذه الهيمنة لتلك الاحزاب في الاقليم على وظيفة التنشئة السياسية، كبقية الوظائف السياسية الاخرى وكذلك البنى السياسية فيه، عاملين اساسين وهما:

اولا: الاستقلال النسبي الذي تمتع به الاقليم بحكم الامر الواقع بعد انتفاضة (1991)، بسبب انسحاب قوات الحكومة العراقية واداراتها والاجهزة العاملة لحزب البعث من معظم اجزاء الاقليم، وكذلك الحماية الدولية التي وفرتها قوات التحالف آنذك لهذه المناطق باسم الملاذ الآمن حتى العام (2003).

ثانيا: الاستقلال الواسع الذي اقره الدستور العراقي لعام 2005 بوصف هذه الاجزاء من كوردستان اقليما في العراق الفيدرالي وترك اختصاصات واسعة في يد اجهزته التشريعية والتنفيذية والقضائية[2]، التي تأسست في المرحلة السابقة، والتي كانت مهيمنة عليها من قبل الحزبين الكبيرين آنذلك.

وعلى العكس من الواقع الحالي، وفي ظل الاستقلال الذي وفره العاملين اعلاه، كانت ثمة فرصة امام الاحزاب المؤتلفة في (الجبهة الكوردستانية) في ان توفر ارضية ملائمة بعد انتفاضة العام (1991) لتغير القيم والسلوكيات السياسية التي خلفتها مدة الحكم الفردي والتسلطي لحزب البعث، واستبدالها بقيم وسلوكيات ديمقراطية ومؤيدة للبنى والمؤسسات السياسية التي اسست بعد الانتخابات البرلمانية في العام (1992). وكانت ثمة فرصة ايضا لبذل جهود مقصودة لاستخدام المدارس بعد اعادة انشاء الاجهزة الادارية وكذلك استخدام التنظيمات المدنية والاعلامية الجديدة التي انشئت حينها لغرس القيم الديمقراطية بين المواطنين وتشجيعهم على المشاركة، والالتزام بإدامة الانتخابات التنافسية في السنوات اللاحقة. ولكن كل هذه الفرص لبدء تنشئة ديمقراطية وبناء ثقافة المشاركة قد اضيعت بسبب نزعة الهيمنة لدى الحزبين الكبيرين آنذك، وصراعهما الحاد على السلطة الذي تحول سريعا، بعد ائتلاف هش بينهما لم يدم الا سنة ونيف، الى اقتتال داخلي بينهما دام لاكثر من اربع سنوات خلال (1994 – 1998)، واستمرت آثار تمزيقها لاقليم كوردستان الى منطقتي نفوذ خاصة بكل من الحزبين حتى الآن. وعلى الرغم من تجدد الفرصة لبدء تنشئة ديمقراطية بعد (2003) الا ان الاتفاقية الاستراتيجية التي ابرمها الحزبان (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني) والتي ظلت سارية منذ (2006) وحتى (2013)، لتعزيز هيمنتهما المشتركة على مجمل البنى والوظائف السياسية في الاقليم[3]، قد اضاعت هذه الفرصة مجددا.

وفيما يتعلق بالاحزاب السياسية الاخرى في الاقليم، فما عدا مواقف قليلة لبعض منها مثل (الاتحاد الاسلامي

(1) ينظر: د. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص ص 170 – 171.

(2) ينظر: الفقرة (اولا) من المادة (117)، والمواد (120) و (121) من دستور جمهورية العراق لعام (2005).

(3) حول نصوص الاتفاقية ينظر: جريدة وقائع كوردستان، العدد (62) في (2006/8/27)، ص ص 31 – 33.

الكردستاني) الذي كان له منذ البدء خط تربوي واضح في دعم قيم التسامح واللاعنف، لم يكن دور الاحزاب الاخرى افضل من دور الحزبين المهيمنين في التنشئة السياسية، اذ كان التحزب في حشد تأييد المواطنين تجاه القضايا العامة، والنزعة الحزبية في اكتساب المناصب والوظائف العامة وحصرها على الاعضاء فقط، والتنافس على الامتيازات التي وفرها التقارب من الحزبين المهيمنين في اثناء اشتداد التنافس بينهما، وتعبئة الاعضاء على عدم قبول الآخر والسلوك العدائي تجاه الاحزاب الاخرى، من السلوكيات السائدة بين هذه الاحزاب. مما ولد قناعة لدى عدد غير قليل من المواطنين بان هذه الاحزاب لا تهمها الا مصالحها ومصالح بعض اعضائها. وعلى الرغم من ان بروز عدد من الاحزاب المعارضة وهي (حركة التغيير والاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية) خلال (2009 – 2013)، قد وفر فرصة امام هذه الاحزاب لقيادة الشعور بالنفور والامتعاض الذي امتلكه جزء لا بأس به من مواطني الاقليم تجاه سياسات الحزبين، وتحويله الى ارضية لاعادة التنشئة السياسية على ثقافة المشاركة والديمقراطية[1]. الا ان هذه الاحزاب لم تستطع ان تخرج من عقدة التحزب، ولم تتمكن من تقديم نفسها الا كبديل لسلطة الحزبين المهيمنين. وكأن مشكلة اقليم كوردستان تنحصر في افتقاره الى سلطة اخرى تكون بديلة عن سلطة الحزبين المهيمنين او احدهما. فما يفتقر اليه اقليم كوردستان ولا يزال بحاجة اليه هو ثقافة المشاركة والتأهيل الديمقراطي، ليس للمواطنين فحسب، وانما للقيادات العليا في الاحزاب وكوادرها الوسطية واعضائها الحاشدة، اذ بدون هذا التأهيل داخل الاحزاب نفسها قبل كل شيء لا يمكن تصور فتح مجال امام مأسسة البنى السياسية للاقليم والتداول السلمي للسلطة وممارسة الحكم والمعارضة كوظائف يمكن ادائها بالتناوب، والنظر الى الافراد كمواطنين في الإقليم لا رعايا للاحزاب.

وفي ظل هذه الظروف أصبحت عملية التنشئة السياسية في اقليم كوردستان منقسمة الى مسارين؛ فالمسار الاول، الذي ظل هو المسار المهيمن في هذه العملية طوال الخمس والعشرين سنة الماضية، فرضته سيادة النزعة الحزبية على مجمل الحياة السياسية في الاقليم، بتعزيز قيم التحزب والنظرة الحزبية الضيقة في الحكم والادارة والعمل والتعليم، بل وحتى في المعارضة والنشاط المدني والاعمال الخيرية. اذ عمل كل حزب في اطار هذا المسار على تنشئة عقلية اعضائه ونفوس مؤيديه على ان ينظر بعين حزبه فقط وان يسمع باذن حزبه فقط وان يفكر بعقل حزبه فقط وان يحب بقلب حزبه فقط وان يعبد بدين حزبه فقط[2]. وللمفارقة بات التحشد الحزبي للجماهير واثارته بالرموز الحزبية من اقرب الوسائل التي تلجأ اليها الاحزاب في مختلف المواقف، سواء عند دخولها في المنافسات الانتخابية او عند تأزم علاقاتها مع غيرها او عند حدوث الصراعات المسلحة بينها. وبهذا اصبحت التنشئة السياسية في هذا المسار تقتصر على وظيفة التعبئة الحزبية لا غيرها. اما المسار الثاني، وهو المسار الضعيف لحد الآن، فقد تبلور شيئا فشيئا في هامش المسار الاول وكرد فعل للآثار السيئة التي خلفتها التحزب والنزعة الحزبية في الاقليم، وتَمَثلَ في انتقاد هذه النزعة والشعور بالنفور عن تصرفات الاحزاب

(1) حول احزاب المعارضة في اقليم كوردستان في تلك المدة ينظر: د. رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، المعارضة السياسية في اقليم كردستان– العراق (النشأة والمستقبل)، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 25.

(2) ومعلوم ان معظم الاحزاب في الاقليم ينظر ويسمع ويفكر بعين واذان وعقل قائده، ويحب ويعبد بقلب ودين قائده.

واساليب عملها، وبالذات الحزبين المهيمنين وادئهما السيء في حكم الاقليم. وكذلك الاحساس بضرورة اصلاح ما افستدته سيطرة الحزبين المهيمنين والنزعة التحزبية المتشددة لدى معظم الاحزاب، بل وحتى ضرورة تغييرها ان امكن.

وامام هذا الواقع، حري بنا ان نتسائل؛ هل هناك من سبيل الى كسر هيمنة المسار الاول الذي عزز النزعة الحزبية وسلوكيات الخضوع لهيمنة الحزبين المهيمنين دائما؟ وهل هناك فرصة باستبدال هذه الثقافة بقيم الديمقراطية وثقافة المشاركة؟ وفي الجواب نعود الى الملاحظة التي طرحناها في نهاية المطلب السابق، بان التنشئة السياسية لا تتخذ دائما مسارا واحدا فقط، وانما تتخذ عددا من المسارات المختلفة والمتعارضة ايضا. وهذا ما كان حاصلا في اقليم كوردستان ايضا، اذ وجد مسار ثاني للتنشئة السياسية نافس المسار المهيمن لها. فيمكن لذلك المسار ان يشكل اساسا لاعادة تنشئة المواطن على قيم الديمقراطية وثقافة المشاركة في الاقليم. وعلى الرغم من ان تأثير هذا المسار وقدرته على التأهيل الديمقراطي للمواطنين ضعيف جدا وهامشي، الا ان بقائه واستمراره لحد الآن يرجع الى عدد من العوامل[1]، وهي:

العامل الأول؛ تغيير الاجيال ونشؤء جيل جديد بدلا من الجيل القديم الذي عانى اهوال نظام البعث. فخلال الخمس والعشرين سنة الماضية، تزايد عدد افراد هذا الجيل الصغير الذي نشأ بعد الانتفاضة واصبح يشكل عددا لابأس به من سكان الاقليم. فهذه الاجيال الاصغر سنا على الرغم من تعرضها لجهود التنشئة السياسية المكثفة على قيم ثقافة الخضوع من قبل الاوساط التابعة للحزبين المهيمنين، الا انها عانت المشاكل والازمات المستمرة والحرمان السياسي من المشاركة على يد الحزبين، وهذا خلق لديها نوع من شعور عدم الارتباط والنفور تجاه الاساليب والسلطات التي اعتمدها الحزبين في حكم اقليم كوردستان.

العامل الثاني؛ النموذج السيء لنظام الحكم الذي طبقه الحزبين المهيمنين في ادارة الاقليم، الذي لم يكن افضل حتى من نموذج حكم البعث، والذي ظل سببا لتنفجير الازمات بين الاحزاب السياسية وكان آخرها في العام (2015) بين (الحزب الديمقراطي وحركة التغيير). فهذا النموذج السياسي – الحزبي ظل محلا لانتقاد المثقفين وبعض الاحزاب الصغيرة، مما اصبح مصدرا لتنشئة عدد غير قليل من المواطنين على فكرة ضرورة تغييره بنظام اكثر ديمقراطي.

والعامل الثالث؛ فشل النظام الاقتصادي الذي اعتمده الحزبان في ادارة الحياة الاقتصادية في الاقليم، اذ لم يستطع الحزبين من استخدام الانفتاح الاقتصادي التي شهده الاقليم بوجه اسواق الدول المجاورة والتجارة العالمية والمنح المالية التي قدمتها الحكومة العراقية للاقليم خلال (2003 – 2015) في اعادة بناء ما هدمته سياسات البعث سابقا، ولا سيما في القطاع الزراعي، للحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وتقديم مستويات عالية من الخدمات للمواطنين، بل استغلت بدلا من ذلك لاغناء عدد قليل جدا من افراد وفئات داخل كلا الحزبين. مما اصبح الفساد احد مصادر الانهيار الاقتصادي للاقليم في (2016). وعلى الرغم من وجود مستوى عال من التوظيف الاداري (والحزبي!!)، بغية دمج

(1) اعتمدنا في تحديد هذه العوامل على التحليل الذي قدمه (الموند وزملائه) بشأن عملية (اعادة التنشئة السياسية) في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في سبيل اقتلاع القيم والسلوكيات التي خلفتها النازية فيها، ينظر: جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبردت مندت، السياسات المقارنة: اطار نظري، المصدر السابق، ص ص 91- 92.

معيشة اكبر عدد من الافراد بالحزبين، الا انه لم تقدم الا مستويات متدنية جدا من التعليم والرعاية الصحية والاسكان والترفيه. وقد قلصت هذه الظروف من رصيد ثقة المواطنين بالتدابير التي اتخذت في ادارة الحياة الاقتصادية للاقليم.

اما العامل الرابع؛ فيرتبط بالانفتاح الذي شهده الاقليم بوجه شبكات الاتصال والمعلومات وقنوات الاعلام الدولية والقيم التي جلبتها، بشأن عدم تقييد الحريات والسماح للمواطنين والمؤسسات المدنية والجماعات لتأخذ دورها في التعبير عن رأيها والمشاركة الديمقراطية، والتي اطلعت المواطنين على انماط الحياة الديمقراطية في البلدان المتقدمة، ومكنهم بالتالي من مقارنتها بالنمط السئ لحياتهم السياسية في ظل ادارة الحزبين المهيمنين.

وفي ظل هذه العوامل، التي غذت مسار التأهيل الديمقراطي المشار اليه سابقا، توجد حاليا فرصة اخرى لكسر هيمنة الحزبين على المسار الرئيس للتنشئة السياسية في اقليم كوردستان. ولكن يجب ان لا نخفي حقيقة وهي ان هذا المسار الديمقراطي قد لقي دائما ضربات مبحرة لتعطيله، ليس فقط من قبل الحزبين المهيمنين، وانما من الاحزاب التي مارست دور المعارضة خلال سنوات (2009 – 2013) وهي كل من (حركة التغيير والاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية). فالبعض من هذه الاحزاب، ولا سيما حركة التغيير، قد استغلت هذا المسار الديمقراطي للمواطنين وشعورهم بالنفور وعدم الثقة تجاه النظام السياسي والاقتصادي القائم في الاقليم، في سبيل وصولها الى السلطة. ولكن بسبب ادائها الضعيف بعد مشاركتها في الحكومة الأتلافية التي ضمت الاحزاب الخمسة (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني و حركة التغيير والاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية) في العام (2014)، خذلت الحركة المواطنين وخيبت املهم بتغيير الواقع القائم للاقليم الى وضع افضل، وجعلت من هذا المسار الديمقراطي اكثر ضعفا وهامشيا، وهذا ما يدل عليه قلة حماس المواطنين تجاه الامتعاض من الازمات السياسية والاقتصادية التي يشهدها الاقليم حاليا.

المطلب الثالث:

مسار التأهيل الديمقراطي وأوساط التنشئة السياسية في اقليم كوردستان

نركز في هذا المطلب على دراسة الدور الذي مارسه كل من الاوساط غير المباشرة (الاسرة والمدرسة) والاوساط المباشرة (التنظيمات المدنية والمؤسسات الاعلامية) في مسار التأهيل الديمقراطي للمواطنين ضمن المسارات التي اتخذتها عملية التنشئة السياسية في اقليم كوردستان. ونظرا لان جهود الاحزاب السياسية في الاقليم لم تتركز في الهيمنة على مسارات وظيفة التنشئة السياسية فقط، وانما سعت الى التحكم في اوساط ادئها ايضا، فان دور هذه الاوساط في التنشئة السياسية لم يأتي دائما بالشكل الذي يتطلبه بناء ثقافة الديمقراطية في الاقليم، وهذا ما نتناوله في هذا فرعين على النحو الآتي:

الفرع الاول: التأهيل الديمقراطي والاوساط غير المباشرة للتنشئة السياسية في اقليم كوردستان:

من بين هذه الاوساط نركز في هذا الفرع على الدور الذي مارسه كل من (الاسرة والمدرسة) في مسار التأهيل الديمقراطي للمواطنين في اقليم كوردستان. وتعد هذه المؤسسات اوساط غير مباشرة للتنشئة السياسية، لكونها تختص بالدرجة الاولى بأداء وظائف اجتماعية وتربوية، الا ان لها تأثيرات خفية وعميقة في المسارات التي تتخذها التنشئة السياسية في أي مجتمع. ونتناول ذلك على النحو الآتي:

اولا: الاسرة ومسار التأهيل الديمقراطي في اقليم كوردستان:

تستمد الأسرة دورها المحوري في وظيفة التنشئة السياسية وتشكيل الشخصية السياسية للفرد من كونها مكان ومصدر رئيسي لتلبية جميع احتياجاته الأساسية والفطرية. لذلك يميل الطفل عادة إلى التماهي مع والديه في تأييد الاحزاب واعتماد نظرتهم تجاه النظام السياسي. فيشكل الأب في ذهن اطفاله النموذج البدائي والمجازي الاول للسلطة، ومن خلاله تبدأ وجهة نظر الاطفال حول السلطة السياسية بالتبلور[1]. وتعد مدة ماقبل المدرسة، التي يقضيها الطفل عادة داخل الاسرة، من اهم مراحل تشكيل شخصية الطفل، وتحديد معالم سلوكه الاجتماعي، والذي يؤثر على سلوكه السياسي مستقبلا[2].

وعلى العكس من هذا التصور العام حول اهمية دور الاسرة في اداء وظيفة التنشئة السياسية، مازال دور الاسرة الكوردية في تنشئة الطفل سياسيا محدودا، وقد سار هذا الدور في معظم الاوقات لغير صالح التأهيل الديمقراطي للافراد. ويمكن ملاحظة هذه الواقعة من خلال عدد من الزوايا، كأنماط الثقافة التي تتمسك بها الاسرة الكوردية، والاساليب التي تستخدمها في تربية اطفالها، ومدى مساهمة افرادها في اتخاذ القرارات الاسرية، ودرجة التمييز بين افرادها من الجنسين.

ففيما يتعلق بانماط الثقافات، فالاسرة الكوردية تأتي من اوائل الساحات التي تتضارب فيها مختلف الثقافات السياسية، بدءا بالثقافة التقليدية ثم ثقافة الخضوع وبدرجة اقل ثقافة المشاركة، وهذا ما جعل الاسرة الكوردية مضطربة ومتناقضة في اساليبها التربوية. فمن جهة، ترى الاسرة التقليدية الكوردية نفسها مسؤولة عن الادامة باستمرارية القيم والمعتقدات والانتماءات الدينية والقومية والقبلية والدأب على غرسها في نفوس اطفالها. ومن جهة ثانية، تضفي الاسرة الكوردية اهمية كبيرة على إلتحاق اطفالها بالمدرسة وتشجيعهم على استكمال كافة مراحلها، على الرغم من انها قد تعيد تنشئة اطفالها على قيم تتناقض احيانا مع القيم التقليدية التي تتمسك بها الاسرة. ومن جهة ثالثة، تخصص الاسرة الكوردية قدرا من جهودها لتوفير معظم الوسائل الترفيهية لاطفالها، التي تتصل في معظمها بمجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تجلب عادة بقيم ومفاهيم علمانية ومادية تتناقض مع القيم التقليدية. وهذا يفسر الازدواجية التي تتسم

(1) James C. Davies, The Family's Role in Political Socialization, in: (The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. (361), September. 1965), P. 10.

(2) ينظر: د. محمود حسن إسماعيل، المصدر السابق، ص 35.

بها شخصية الفرد الكردي، فهو يبدو احيانا كشخص متمدن ذو نزعات تحررية ويتصرف احيانا اخرى كفرد قبلي ذو ميول للتبعية المحلية وملتزم بالعادات العشائرية التقليدية. وقد عززت هذه الحالة قدرة الاحزاب على تعبئة اكبر عدد من الافراد ورائها.

وفيما يتعلق بالاساليب المعتمدة في تربية الاطفال، تشدد الاسرة التقليدية الكوردية، على غرار الاسر التقليدية في بعض المجتمعات الشرقية، ومنها المجتمع العربي، على اساليب العقاب الجسدي والترهيب والترغيب أكثر من تشددها على اساليب الاقناع والتفاهم، مما تنشأ افرادها على نزعة الفردية والانانية والتأكيد الدائم على (الانا) اكثر من التأكيد على (النحن). وما يترتب عن هذا الاسلوب التربوي، بحسب بعضهم، ان يبقى الطفل في سلوكه السياسي سلطويا عندما يكبر ولا يؤمن بالحوار والنقاش[1]. وقد يشك البعض من صحة هذه الملاحظة، بدعوى ان اساليب التربية داخل الاسرة الكوردية لم تعد كما كانت قبل عشرين سنة، اذ شهدت هذه الاساليب خلال العقدين الاخيرين شيئا من التغير، واصبحت اكثر انفتاحا ومرونة مما سبق. ولكن للاسف ينحصر هذا التغيير في بعض المناطق فقط، وتحديدا في مركز بعض المدن من اقليم كوردستان. اذ مازالت الخشونة والعنف من الممارسات السائدة داخل الاسر في معظم مناطق الاقليم، بشكل حمل برلمان الاقليم على تشريع قانون في العام (2011) لمناهضة العنف الاسري[2]. وما يجدر بنا الاشارة اليه هنا، هو ان هذا النمط من التربية العنيفة وما يولده من النزعة نحو الانانية والتسلط داخل الاسرة الكوردية يؤهل نفسية الفرد الكردي على ان يقبل لا شعوريا تسلط بعض الاحزاب وهيمنته داخل المجتمع الكوردي.

وحول مدى مساهمة الافراد في اتخاذ القرارات الاسرية، فنظرا لان نمط اتخاذ القرارات داخل الاسرة الكوردية، في معظم مناطق اقليم كوردستان، من النمط الذي يمارس فيها (الاب) كفرد واحد دورا مركزيا، ولا يشاركه باقي افراد الاسرة الا في اطاعة اوامره وتنفيذ ما يتخذه من القرارات، فهذه الخبرات الاولية في عملية اتخاذ القرارات داخل الاسرة، كما هو ملاحظ لدى عدد من الباحثين[3]، تعزز لدى الافراد عند الكبر ذهنية التفرد والمركزية، ويقلل لديهم مهارات التفاعل السياسي مع الاخرين والمشاركة النشطة في العملية السياسية. وعليه فنمط اتخاذ القرارات داخل الاسرة الكوردية وكيفية اطاعة الوالد فيها، تساعد على النزعات التي تؤدي الى ان يكون الاداء المستقبلي للاطفال هو اداء التابع والرعية اكثر من ان يكون أداء المواطن المشارك.

اما فيما يتعلق بدرجة التمييز بين افراد الاسرة من الجنسين، فنظرا لتمسك الاسرة الكوردية بمعظم المواريث الثقافية التقليدية التي تمجد من قيم الرجولة والشهامة الذكورية وتعزز من هيمنة الرجل على المرأة، تمارس داخل الاسرة اشكال من التمييز ضد الافراد الاناث ليس فقط في فرص تمتعها بالرعاية والتعليم، وانما في فرص التدريب على الادوار التي تلزم بأداءها مستقبلا ايضا، اذ تنشأ الاناث على ان تمارسن في الكبر ادوار الانجاب وتربية الاطفال داخل الاسرة والتبعية

(1) د. ابراهيم ابراش، المصد السابق، ص 123.

(2) ينظر: المادة (2) من قانون مناهضة العنف الاسري في اقليم كوردستان– العراق رقم (8) لسنة (2011).

(3) ينظر بهذا الشأن: جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبردت مندت، السياسات المقارنة: اطار نظري، المصدر السابق، ص 94.

المعيشية للرجل، في حين تؤهل الذكور على ن يتصرفوا باستقلالية داخل الاسرة وخارجها وان يمارسوا الادور الاقتصادية والسياسية داخل المجتمع. لذلك فالتمييز ضد الاناث داخل الاسرة الكوردية يشكل احد اساليب التنشئة التي تحرمهن من التمتع بالوعي السياسي السليم، وبالتالي ابتعادهن عن الانخراط بالسياسة والمشاركة فيها.

وهنا يحتم علينا توخي الحذر العلمي ان لا نغفل بعض الحقائق، وهي عدم مطلقية الملاحظات التي ابديناها اعلاه بشأن دور الاسرة الكوردية في التنشئة السياسية، فهذه الملاحظات قد لا تكون صحيحية في جميع المناطق من اقليم كوردستان، ولا سيما في مراكز بعض المحافظات. فانفتاح الاسرة الكوردية في هذه المناطق، خلال السنوات الاخيرة، امام التصورات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في العمل والتعليم وكذلك العلاقة بينهما، وازدياد استخدامها لمصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعرض الاطفال في سن مبكرة لدور حضانة ورعاية الطفل، قد غيرت بنية الاسرة في هذه المناطق، ليس في تقلص حجمها فقط، الذي ازداد من كفائتها في توفير معظم المستلزمات المادية لافرادها، وانما في اساليبها للتربية التي انخفضت فيها مظاهر العنف الى حد ما، وفي انماط صنعها للقرارات التي ازداد فيها استجابة الوالد لقبول اراء باقي افراد الاسرة بشأن فحوى القرارات قبل اتخاذها، وفي تصوراتها حول العلاقة بين الجنسين وميلها الى ايجاد نوع من المساواة بينهما. وبغض النظر عن هذه التحولات لدور الاسرة في التنشئة السياسية في بعض مناطق الاقليم، الا ان المشهد العام لهذا الدور في معظم مناطق الاقليم يثبت القول بأن اتجاه التنشئة السياسية داخل الاسرة الكوردية لا يسير على الاغلب لصالح مسار التأهيل الديمقراطي للمواطن الكوردي، بل يسر في معظم الاحيان في ركب مسار التعبئة الحزبية، وما يعزز دور الاسرة في هذا المسار هو تنشئة الاطفال على ان يميلوا عند كبرهم الى تأييد الاحزاب نفسها التي فضلها والديهم.

ثانيا: المدرسة ومسار التأهيل الديمقراطي في اقليم كوردستان:

تأتي اهمية دور المدرسة في التنشئة السياسية مقارنة بدور الاسرة، من فارق اساسي بينهما وهو ان المدرسة ترتبط في معظم المجتمعات بالكيان الاداري للدولة كجزء من اجهزتها الرسمية او تعمل في الاقل ضمن مبادئ الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي للدولة. ولا تنحصر اهمية المدرسة في هدفها الاساسي المباشر فقط، وهو نقل المعارف والمعلومات في شتى مجالاة الحياة الى الاطفال، وانما في تعليمهم غير المباشر ايضا، إذ انها تعرض الاطفال لأوضاع جديدة لا يمكن ان تتحقق داخل الاسرة. فالمدرسة تقدم للاطفال نوع جديد من السلطة ممثلة في المعلم الذي لايمت اليهم بصلة قرابة، وتلزمهم بنوع جديد من الواجبات اليومية، وتفرض عليهم نمط جديد من التنظيم المجرد الذي يتعامل مع جميع الاطفال على قدم المساواة، وتساعدهم على المشاركة في انشطة جماعية مع زملائهم، وتمكنهم من ممارسة قدر واسع من الحرية في التعبير عن الرأي والتصرف مع الآخرين. فمن خلال هذه الاوضاع داخل المدرسة يكتسب الاطفال بشكل غير مباشر قيم ومهارات وخبرات سياسية جديدة تتعلق بالسلطة والطاعة والمساواة والحرية والمشاركة والعمل الجماعي[1].

(1) James C. Davies, Family and School Understood as Agents of Socialization, P. 1. Available at:«http://euromentor.ucdc.ro/2011/en/familyandschoolunderstoodasagentsofsocializationionutanastasiu_2.pdf», visited: (Feb 21- 2016).

ونطرا لهذا الدور للمدرسة في التنشئة السياسية، فقد لجأت الاحزاب السياسية في اقليم كوردستان منذ البدء الى تشكيل تنظيمات طلابية خاصة بها، بغية استقطاب الطلبة لصفها واستعمالهم كأدوات لاستمرار هيمنتها او للتأثير في منافسيها. فبدلا من استخدام المدرسة والمؤسسات التعليمية الاخرى في الاقليم لتنمية فضيلة حب الوطن لدى الطلاب، وتعويدهم على احترام القانون، واطلاعهم على اهم القضايا السياسية والقومية والعالمية، كان ما يشغل تفكير الاحزاب وتنظيماتها الطلابية، ولا سيما الحزبين المهيمنين، هو التغلغل الحزبي بين الطلاب وتعبئتهم بالشعارات الحزبية وزرع توجهات سياسية لديهم لشرعنة الوضع القائم في الاقليم، ووضع حواجز تمنعهم من اكتساب وعي سياسي يتعارض مع ما تريده هذه الاحزاب.

اضافة الى ذلك، لم تنج المدرسة والمؤسسات التعليمية في اقليم كوردستان، من الاشكاليات التي تعاني منها الاوساط الاخرى للنشئة السياسية، ومن اهمها اشكالية التناقض بين الثقافات التي يراد توصيلها للاطفال. وفي ذلك يشبه الاقليم المجتمعات العربية التي وصفها بعضهم بانها متنازعة في ثقافتها، تائهة بين الولاء الوطني والولاءات الضيقة الحزبية والمحلية، منقسمة بين الاصالة والمعاصرة، حائرة بين الديمقراطية وطاعة اولياء الامر المتسلطين، وعليه لابد من أن تكون المدرسة والجامعة ايضا مسرحا لهذه التناقضات. ويلاحظ ان المؤسسات التعليمية تواجه الآن ازمة حادة، اذ ان الانفتاح الثقافي والسياسي الذي بدء يفرض نفسه علي الجميع، وتأثير وسائل الاعلام وشبكات الاتصال والمعلومات الدولية، قد خلق نوعا من التحدي امام هذه المؤسسات، فهي اما أن تعيد النظر بكل مناهجها وانماط تفكيرها واما أن تتحول الي مجرد مؤسسات لمحو الامية ولخلق شباب ضائعين ممزقين داخليا، فلم تعد الثقافة التي يتلقاها الطالب في المدرسة او الجامعة مقنعة بالنسبة له ولم يعد يتعامل معها بجدية، لانه حالما يخرج الى الشارع، ويقرأ الصحافة الاجنبية او المعارضة، او يطلع علي قنوات التلفزيون الاجنبي يشعر بضحالة وعدم ثبات القيم والمعارف التي تلقاها في المدرسة[1].

ومع ذلك يمكن ملاحظة مؤشرات عديدة في اقليم كوردستان توحي بوجود تغير للمسار الذي اتخذته المدرسة والمؤسسات التعليمية الاخرى في التنشئة السياسية، وندل على اهم هذه المؤشرات في النقاط الآتية:

1. شهدت الاساليب التربوية المعتمدة داخل المدراس في اقليم كوردستان درجة من الانفتاح والمرونة مقارنة بما كان سائدا قبل ست وعشرون سنة، اذ اختفت فيها الى حد بعيد مظاهر استخدام العنف والتأديب المتشدد بحق الطلاب. اضافة التى تغير نمط العلاقة بين المعلم والطالب، فأنموذج (المعلم – الاب) التقليدي قد تراجع امام أنموذج (المعلم – الصديق) كنمط جديد لهذه العلاقة. وهذا من شأنه ان يشكل قطيعة بين القيم السائدة في الاسرة والقيم المعتمدة في المدرسة.

2. وفرت المدرسة في اقليم كوردستان والمؤسسات التعليمية الاخرى المكملة لها، كالمعاهد والجامعات، وسطا لدمج اطفال وشباب منتمين لانماط ثقافية متنوعة من مختلف المناطق والفئات، وذلك نظرا لالزامية التعليم وبقائه مجانيا في معظم هذه الاوساط وبفضل القيم المجردة التي تقوم عليها والتي اشرنا اليها سابقا، كالمساواة والحرية والعمل

(1) د. ابراهيم ابراش، المصد السابق، ص 125.

الجماعي. وهذا ما ساعد على اعادة تنشئة هؤلاء الاطفال والشباب على مسار اكثر انفتاحا وديمقراطيا من المسار الذي تربوا عليه داخل اسرهم، او حتى تغيير ثقافاتهم الى ثقافة تحتوي قيما قريبة من الديمقراطية والمشاركة.

3. شكلت المدرسة في اقليم كوردستان والمؤسسات التعليمية الاخرى المكملة لها، مصدرا لانتاج فئات وقوى بشرية تحبذ الى حد ما اعتماد الآليات الديمقراطية في العمل السياسي وتحمل ميولا نحو العمل المدني كالانضمام الى مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية، التي من شأنها ان تتحول تدريجيا الى جماعات ضغط تحاول التاثير في صنع القرارات الحكومية وتنفيذها.

4. مثلت طلاب المدارس في اقليم كوردستان احدى الجماعات الاجتماعية القليلة التي ابدت مواقف ضد بعض القرارات الحكومية في مجال التربية والتعليم، وحاولت التأثر فيها عن طريق استخدام بعض ادوات الضغط الشعبي، كالتظاهرات الطلابية التي جرت في السنوات (2010 - 2011) ضد النظام الجديد لاحتساب درجات مرحلتي (10 و11) في مجموع درجات المرحلة (12) من التعليم الاساسي، مما أجبرت الحكومة على وقف العمل بالنظام لسنتين، وبعدها تركت الحكومة امر تطبيق النظام حتى الآن لحرية اختيار الطالب وفقا لمدى استفادته منه. وتأتي (معلمي المدارس) ايضا من تلك الجماعات التي ابدت مؤخرا مواقف احتجاجية ضد اداء الحكومة وبعض اجراءاتها كتأخير دفع الرواتب وإدخار نسبة منها لدى الحكومة.

وتوضح هذه المؤشرات وجود امكانية لتحويل اتجاه التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية لاقليم كوردستان نحو تعزيز مسار التأهيل الديمقراطي بين الفئات المتعلمة في المستقبل، في ظل التوجه السائد بين الشباب لاستكمال مراحل التعليم الاساسي والجامعي. وكبادرة لهذا التحول ثم تراجع واضح لحجم وتأثير التنظيمات الطلابية التابعة للاحزاب في المدارس والمعاهد والجامعات. ويوجد بين الطلاب، ولا سيما طلاب الجامعات، ازدراء واضح من النظام التعليمي السائد في الاقليم الذي انخفض فيه جودة التعليم بشكل حاد في مستوياته كافة، جراء السياسات الخاطئة للحكومة في هذا المجال، وسوء ادارتها له، وتدخل الاحزاب في بعض جوانبه الادارية.

الفرع الثاني: التأهيل الديمقراطي والاوساط المباشرة للتنشئة السياسية في اقليم كوردستان:

نركز في هذا الفرع على دور كل من (التنظيمات المدنية والمؤسسات الاعلامية) في مسار التأهيل الديمقراطي للمواطنين في اقليم كوردستان، ونظرا لان هذه التنظيمات والمؤسسات تعد اوساط مباشرة للتنشئة السياسية فقد بذلت الاحزاب السياسية جهودا كبيرة لتوجيه دورها بالشكل الذي يتطلبها اهدافها، ونتناول ذلك على النحو الآتي:

اولا: التنظيمات المدنية ومسار التأهيل الديمقراطي في اقليم كوردستان:

يتوقع من التنظيمات المدنية، وهي تتضمن اغلبية (مؤسسات المجتمع المدني) كالنقابات والجمعيات المهنية والجماهيرية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات حقوق الانسان والتوعية الديمقراطية، ان تمارس دورا بارزا في مسار

التأهيل الديمقراطي للمواطنين ضمن مسارات عملية التنشئة السياسية، وذلك لكونها مؤسسات تشكل على قيم ومبادئ لا يمكن لها الاستمرار الا في ظل نظام سياسي ديمقراطي، ومن تلك المبادئ (الاستقلالية، والطوعية، والمؤسسية)[1]. وتمثل هذه التنظيمات صيغة سلمية لادارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها من كل الأطراف، اذ هي في الأساس اما جماعات مصالح او تنظيمات جماعية تتمسك بمبادئ معينة، وينتمي اليها الافراد على اساس هذه المصالح او المبادئ، وتدافع عن هذه المصالح والمبادئ في مواجهة المنافسين والخصوم من الجماعات والتنظيمات الأخرى، وفي مواجهة الدولة في الوقت نفسه. وبهذا المعنى فانها جزء لا يتجزء من النظام الديمقراطي العام ان وجد فعلا، وجزء لا يتجزأ من الشروط اللآزمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه او التمهيد لنشأته ان لم يكن موجودا بالفعل[2]. ولتحقيق هذه الاهداف تعتمد هذه التنظيمات سواء أكانت نقابة مهنية او جمعية انسانية او ناد رياضي او رابطة ثقافية ادوات عديدة، ومن اهمها التنشئة السياسية على القيم الديمقراطية، فتدرب اعضاءها على السلوكيات والمهارات اللازمة لبناء النظام الديمقراطي.

اما فيما يتعلق باقليم كوردستان فلم يكن هذا التوقع في محله قط، على الرغم من وجود عدد هائل من الجمعيات والتنظيمات والنقابات المهنية والنسائية والشبابية والطلابية والمنظمات غير الحكومية التي تحسب على المجتمع المدني[3]. اذا لا تزال هذه التنظيمات والمؤسسات مخترقة من قبل الاحزاب السياسية، ولا سيما النقابات المهنية والتنظيمات الطلابية والنسائية، بغرض استخدامها للتعبئة الحزبية وحشد الجماهير وراء شعاراتها. بل ان معظم الاحزاب قد شكل مكاتب رئيسية تختص بالاشراف على هذه التنظيمات ومتابعة شؤونها. وقد بات التمويل الحزبي لنشاط هذه التنظيمات والتدخل الحزبي في الانتخابات الداخلية لهذه التنظيمات اثناء اختيار اجهزتها القيادية الادارية والتنفيذية من الامور الشائعة والبديهية. ولكل حزب ان امكن تنظيمات طلابية وشبابية ونسائية خاصة بها. فليس من المستغرب في اقليم كوردستان وجود تنظيمات طلابية بقدر عدد الاحزاب السياسية فيه، وكذلك الحال بشأن التنظيمات الشبابية والنسائية.

وعليه، تفتقر اكثرية التنظيمات التي تعرف بمؤسسات المجتمع المدني في اقليم كوردستان الى (الاستقلالية)، فهي على مختلف انماطها المهنية والاجتماعية والثقافية والانسانية لا تبدو تنظيمات حرة بل امتدادات جماهيرية للاحزاب التي

(1) د. ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة كلية الآداب، العدد (98)، (بغداد: جامعة بغداد، 2011)، ص ص 693 - 694.

(2) د. طالب مهدي الخفاجي، عن المجتمع المدني وآفاق المستقبل، مجلة مدارك، العدد (2)، السنة الاولى، (بغداد: مؤسسة مدارك، 2006)، ص 53.

(3) بحسب تقدير (دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة لمجلس وزراء اقليم كوردستان)، وهي جهة رسمية معنية بمؤسسات المجتمع المدني، يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية في اقليم كوردستان نحو (2120) منظمة. ففي آخر تحديث للقائمة التي نظمتها الدائرة المذكورة تحت عنوان (معلومات المنظمات المسجلة في الاقليم) في (2015/6/1) تعمل في الاقليم (2344) منظمة غير حكومية، منها (146) اجنبية، (49) عراقية، (2120) كوردستانية، اضافة الى (29) شبكة. ينظر: القائمة في موقع دائرة المنظمات غير الحكومية، على الرابط الآتي: http://www.krgngo.org/Babat-238

تدعمها. ولم تقم بدورها بوصفها وسيط بين المواطنين والدولة للتعبير عن مصالح فئات المجتمع وتجميعها والدفاع عنها وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية، بل تصرفت كأجنحة لتغلغل الاحزاب في ارجاء المجتمع وكمعاقل لحماية مصالح تلك الاحزاب والادامة بامتيازات قادتها. وقد شوهت هذه التنظيمات مفهوم (الطوعية)، فمعظم الناشطين فيها لا ينظر الى العمل المدني بوصفه عملا تطوعيا، بل مهنة يكتسب من ورائها المعيشة ومصدر دائم لجني الاموال والاثراء السريع. اما (المؤسسية) في وجود هذه التنظيمات فهي هشة الى حد بعيد، فنظرا لان الكثير من مديري هذه التنظيمات وقادتها قد اتى بدعم من الاحزاب، ينظر هؤلاء الى مواقعهم كمناصب وامتيازات يدينون بها لاحزابهم، وقد يستمرون بالبقاء فيها لسنوات وعقود الى ان يأتي الحزب بأشخاص آخرين محلهم او ينتقلون من خلالها الى مواقع اكثر إدرارا للمنافع.

اضافة الى تدخل الاحزاب في تكوين معظم التنظيمات المدنية والهيمنة على نشاطاتها وقراراتها، لاتزال حرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات تخضع لمشيئة وزرارة الداخلية، بدءا من تقديم طلب تأسيسها، مرورا بتسجيله والبت فيه، وانتهاءا بمنحها اجازة العمل او رفضها[1]. اما حرية تكوين المنظمات غير الحكومية فكانت هي ايضا خاضعة لسلطة وزرارة الداخلية [2]، الى ان تحولت هذه السلطة في العام (2011) الى دائرة مختصة ولكنها بقيت تابعة للحكومة[3].

وفي ظل هذا الاوضاع من التدخل الحزبي المكثف والقيود الحكومية المستمرة، نلاحظ ان الفرصة لم تكن مواتية امام التنظيمات المدنية في اقليم كوردستان لكي تمارس دورا يذكر في تنشئة المواطنين على قيم الديمقراطية والمشاركة المدنية الفعالة. فما عدا عدد قليل من المنظمات التي استطاعت ان تحافظ على هامش ضيق من استقلالها الذاتي نتيجة تمويلها من منظمات اجنبية، لم تكن لاغلبية التنظيمات المدنية في الاقليم برامج ثقافية خارج تصورات الاحزاب التي تدعمها. وعليه لم يكن دور هذه التنظيمات في الوعي السياسي والتأهيل الديمقراطي افضل من دور الاحزاب السياسية فيه. ولا نبالغ اذا قلنا ان دور هذه المؤسسات سار باتجاه تشويه الديمقراطية وليس تعزيزها، طالما انها كانت مجرد واجهات تخفي ورائها هيمنة الاحزاب. واكثر من ذلك، كان ادائها محطبا للحياة المدنية في اقليم كوردستان، فلم نرى الا نادرا جدا ان تقف احدى هذه المؤسسات الى جانب المواطنين لدعم مطالبهم بشأن تحسين مستوى حياتهم ومعيشتهم، او ان تكون في صفهم للضغط على الحكومة بشأن قرارات معينة تمس مصالحم. وعليه فكما ان غالبية هذه التنظيمات لم تكن بذي تأثير في حياة المواطنين ومعيشتهم، لم تكن ايضا بذي تأثير واضح على وعيهم وتأهيلهم على الديمقراطية.

(1) ينظر: المواد (7 و8) من قانون الجمعيات لاقليم كوردستان- العراق رقم (18) لسنة (1993).

(2) ينظر: المواد (4 و5) من قانون المنظمات الكردستانية غير الحكومية لاقليم كوردستان- العراق رقم (15) لسنة (2001).

(3) ينظر: المادة (10 و11) من قانون المنظمات غير الحكومية في اقليم كوردستان- العراق رقم (1) لسنة (2011).

ثانيا: المؤسسات الاعلامية ومسار التأهيل الديمقراطي في اقليم كوردستان:

تمارس المؤسسات الاعلامية، على غرار الاوساط الاخرى، دورا هاما في عملية التنشئة السياسية، اذ تزود الافراد بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ القيم السياسية. فجراء التطور الهائل في وسائل الاعلام وشبكات المعلومات الدولية انتشرت هذه المؤسسات في معظم المجتمعات على نطاق واسع وبمختلف انواعها المرئية والمسموعة والمقروءة والالكترونية. ولا تأتي اهمية المؤسسات الاعلامية في المجتماعات المتقدمة من كونها اوساط للتنشئة السياسية فقط، وانما كأدوات اساسية لاداء وظيفة الاتصال السياسي ايضا، فهي بمثابة قنوات لنقل المعلومات عن قرارات وسياسات النخبة الحاكمة الى الجماهير، وكذلك نقل المعلومات عن مطالب وردود فعل الجماهير الى النخبة. وهذا التدفق المستمر للمعلومات من اعلى الى الاسفل وبالعكس من شأنه ان يؤكد على قيم الثقافة السياسية السائدة[1]. وبذلك نلاحظ ان الدور الذي تتولاه المؤسسات الاعلامية في مجال الاتصال السياسي يعزز ويؤكد دورها في مجال التنشئة السياسة ايضا.

اما في اقليم كوردستان فيصعب اثبات هكذا ادوار للمؤسسات الاعلامية في مجال التنشئة على مسار التأهيل الديمقراطي، فعلى الرغم من التطورات الهائلة التي يشهدها العالم حاليا عبر العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاعلام الاجنبية والدولية، الا ان احتكار الاحزاب لغالبية المؤسسات الاعلامية الكوردية في الاقليم وفرض هيمنتها شبه الكاملة عليها، كان ولايزال احدى الادوات الاساسية في التعبئة الحزبية وحشد الجماهير وتوجيه الراي العام في صالح الاهداف الضيقة لقيادات هذه الاحزاب، وفي الترويج لشعاراتها ومهاجمة الاحزاب المعادية وكذلك الخصوم السياسيين وتشويه صورتهم. ويمكن ملاحظة هذه الجوانب لدور المؤسسات الاعلامية في التنشئة السياسية في الاقليم من خلال عدد من الزوايا؛ كالجهات المالكة لهذه المؤسسات، ومضمون المواد الاعلامية التي تنشرها، واساليب عملها.

ففيما يتعلق بالزاوية الاولى، اذا قسمنا المؤسسات الاعلامية في الاقليم حسب جهة مالكيها الى ثلاثة اصناف وهي؛ (المؤسسات الاعلامية الحزبية)، و(المؤسسات الاعلامية الحكومية)، و(المؤسسات الاعلامية الاهلية)[2]، فان معظم هذه المؤسسات تدرج ضمن الصنف الاول، اي مؤسسات مملوكة للاحزاب، مقابل عدد قليل من المؤسسات التي تصنف ضمن الصنف الثاني (اي الحكومي)، وبما ان هذا الصنف يخضع لسيطرة الاحزاب الحاكمة، فهو ايضا يحسب على الصنف الاول. اما الصنف الثالث، الذي يشمل المؤسسات الاعلامية المستقلة والمملوكة لجهات اهلية غير حزبية وغير حكومية، فهو نادر جدا. وهذا يوضح مدى تأثير الاحزاب في المسار الذي اتخذته المؤسسات الاعلامية في مجال التنشئة السياسية في الاقليم، فلا يتوقع من اعلام تمتلكه الاحزاب او اشخاص محدودين داخل هذه الاحزاب، وتتحكم في تعيين

(1) ينظر: د. كمال المنوفى،، المصد السابق، ص 337.

(2) استعرنا هذا التصنيف مع التصرف فيه من: د. هاني الرضا ود. رامز محمد عمارة، الرأي العام والاعلام والدعاية، الطبعة الاولى، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 133.

مديريه وعامليه، وتمول نشاطاته وتغطي مصاريفه كافة، وتسيطر على رسالته وكل ما ينشره بين جماهيره، فلا يتوقع من اعلام كهذا ان يخرج من مسار التعبئة الحزبية لصالح التأهيل الديمقراطي للمواطنين.

وفيما يتعلق بمضمون المواد التي تنشرها قنوات الاعلام في الاقليم فهي في معظمها من النوعية الرخيصة وليست الرصينة، فقليل من هذه القنوات تركز على الاخبار الصحيحة وتختار المواد الاخبارية والفكرية الجادة وتتجنب الاخبار المثيرة، وعلى الاعكس من هذا تركز غالبيتها على التحريض الحزبي والسطحي والترويج للاخبار المثيرة شكلا ومضمونا وتخصص جانبا كبيرا منها للتسلية والترفيه. بل ان بعض القنوات الحزبية تعمل على تنشئة جماهيرها كمستهلكين غير انتقاديين، وذلك بتعطيل حواسهم وتخدير وعيهم بالتفسيرات الحزبية الضالة للاخبار والاحداث الجارية وتحليلها بما تخدم اهداف حزبها الضيقة.

اما فيما يتعلق باساليب عمل المؤسسات الاعلامية في الاقليم، فلايزال اسلوب التحريض الحزبي ضد الآخرين هي اللغة السائدة لدى معظم القنوات الاعلامية عند مخاطبة جماهير احزابها، وتأجيج مشاعر العداء لديهم تجاه الآخرين. وخير وصف لهذه الاساليب هو ما اطلق عليه بعضهم تسمية (الامية الاعلامية) التي تعتمد اساليب ملتوية في العمل الاعلامي كنقل الاخبار الكاذبة، وزرع الكراهية في قلوب المواطنين، وتأجيج مشاعر الفرقة ولغة التحزب، وتشويه صورة الاحزاب المعادية، وحتى الصديقة، واستخدام تعابير والفاظ غريبة عن العمل الاعلامي السليم[1]. ونلاحظ كثيرا انه عند حصول ادنى توتر بين حزبين او اكثر تتحول القنوات الاعلامية العائدة لهذه الاحزاب الى ماكنة حرب كلامية وساحة لمعركة تمهيدية بينها.

ويضاف الى هذه الزوايا، الحالة السيئة التي تعيشها حرية الرأي والتعبير عنها في معظم مناطق اقليم كوردستان، وما يرتبط بها من القيود القانونية والملاحقات القضائية واساليب الترهيب والتخوين التي تمارسها بعض الاحزاب الحاكمة بحق العدد القليل من الاعلاميين غير الحزبيين[2]. ففي ظل هذه المظاهر الطاغية على تكوين المؤسسات الاعلامية وطبيعة العمل الاعلامي في اقليم كوردستان، لم يبق سوى هامش ضيق جدا لاتجاه مسار التنشئة السياسية نحو التأهيل الديمقراطي على يد المؤسسات الاعلامية الكوردية فيه. وعليه لم يكن لهذه المؤسسات حتى الآن دور يذكر في تغيير البناء الاخلاقي والفكري لمواطني الاقليم، واذا كان ثم تأثير في هذا المجال، فهو يرجع في معظمه الى وسائل الاعلام الاجنبية والشبكات الدولية للمعلومات، التي تستعصي على الاحزاب السياسية السيطرة عليها وتوجيهها او فرض قيود عليها، جراء التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاعلام الدولي.

(1) قيس النجم، الاعلام المسيس ومطرقة الاحزاب، (6/تشرين الاول/2015)، موقع كتابات، من الانترنيت على الرابط الآتي:
http://www.kitabat.com/ar/print/61484.php

(2) الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، 60 دعوى قضائية تلاحق الإعلام غير الحزبي في كردستان العراق، صفحة الاخبار، العدد (11720)، (لندن: 30/كانون الاول/ 2010). موقع الجرية في الانترنيت على الرابط الآتي:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11720&article=601623&feature=#.VurnWtJ97IV

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نشير الى اهم الإستنتاجات التي توصلنا اليها فيما يأتي:

1. نظرا لتأثر عملية التنشئة السياسية في اقليم كوردستان بالكثير من العوامل، التي تتمثل في جانب منها بالمعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشكل بيئة الحياة السياسية للاقليم، وتتمثل في جانبها الآخر بالقوى السياسية والاجتماعية التي تتنازع على تثبيت مكانتها في البناء السياسي والاجتماعي للاقليم، نظرا لذلك كله اتسمت مسيرة التنشئة السياسة في الاقليم بسمات متناقضة ومتضاربة.
2. لم تتخذ عملية التنشئة السياسية في اقليم كوردستان مسارا واحدا فقط، وانما اتخذت مسارات مختلفة ومتعارضة ايضا، وهذا راجع بالدرجة الاولى الى تنوع الثقافات السياسية الموجودة في الاقليم (الثقافة التقليدية، ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة) اضافة الى اختلاف اهداف القوى السياسية والاجتماعية التي ابتغت من وراء التنشئة السياسية تعزيز قيم ونوجهات واحدة او اكثر من تلك الثقافات.
3. من بين المسارات التي اتخذتها وظيفة التنشئة السياسية في اقليم كوردستان، تتوزعت جهود القوى السياسية والاوساط الاجتماعية التي تصدت لاداء هذه الوظيفة في الاقليم على مسارين رئيسين، يتمثل أولهما بمسار التعبئة الحزبية الذي عززته غالبية الاحزاب السياسية المتنفذة في الاقليم والاوساط المدنية والاعلامية التابعة لهذه الاحزاب. واما ثانيهما فيتثمل في مسار التأهيل الديمقراطي الذي أيده بعض القوى والاوساط داخل الاقليم، كما غذته التطورات التي يشهدها العالم حاليا في مجال العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدولية.
4. ظل مسار التعبئة الحزبية منذ البدء هو المسار المهيمن في عملية التنشئة السياسية في اقليم كوردستان، بسبب سيادة النزعة الحزبية على مجمل الحياة السياسية في الاقليم، وقد ركز هذا المسار على غرس قيم التحزب والنظرة الحزبية الضيقة في الحكم والادارة والعمل والتعليم، بل وحتى في المعارضة والنشاط المدني والاعمال الخيرية، اضافة الى تعميم سلوكيات التحشد الحزبي للجماهير واثارته بالرموز الحزبية في مختلف المواقف، سواء في اثناء الانتخابات او عند تأزم العلاقات بين الاحزاب. اما مسار التأهيل الديقراطي فلا يزال ضعيفا وهامشيا مقارنة بالمسار الاول، وتبلور مضمونه في الاكثر كرد فعل للآثار السيئة التي خلفتها التحزب والنزعة الحزبية في الاقليم، ويركز على مفاهيم الاصلاح وتغيير الوضع القائم في الاقليم اكثر من تركيزه على غرس القيم الديمقراطية كاحترام الحريات العامة والفردية وتكافؤ الفرص والحوار وقبول الآخر والايمان بالتداول السلمي للسلطة والمشاركة السياسية الفعالة.
5. لم تمارس الاحزاب السياسية في اقليم كوردستان دورا طبيعيا في التنشئة السياسية، على غرار الاحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي تمثل مجرد وسط من بين اوساط عديدة اخرى تتولى اداء هذه الوظيفة، بل مارست احزاب الاقليم دورها في هذا المجال كموجه اساس لمسارات التنشئة السياسية وحاولت الهيمنة على معظم الاوساط الاخرى لأداء هذه الوظيفة، وفي ذلك يقترب دور احزاب الاقليم، ولا سيما الحزبين المهيمنين (الحزب الديمقراطي الكوردستاني

والاتحاد الوطني الكوردستان)، من دور الاحزاب السياسية في الدول النامية ذات النظام الحزبي الواحد.

6. لم تأتِ قدرة غالبية احزاب اقليم كوردستان في الهيمنة على مسارات التنشئة السياسية من العامل العقائدي والهيمنة الأيديولوجية، بل من هيمنتها الواسعة على معظم البنى والوظائف السياسية الاخرى في الاقليم. وينطبق هذا القول بالتحديد على الحزبين المهيمنين (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني) اللذين قد تغلغلا في معظم الاوساط المدنية والمهنية والفنية والاعلامية، اضافة الى هيمنتهما على المؤسسات الحكومية وكذلك على عدد غير قليل من الشركات والمشاريع الاقتصادية وحركة الاسواق في الاقليم، اما الاحزاب الاخرى فلم تتوانى من ممارسة الدور نفسه ولكن على نطاق اضيق وتجاه التنظيمات المدنية والاعلامية التابعة لها فقط ووفقا لنطاق قدراتها المادية والجماهيرية.

7. على الرغم من ان بعض اوساط التنشئة السياسية في اقليم كوردستان، مثل (المدرسة والمؤسسات التعليمية الاخرى) وكذلك عدد محدود من (التنظيمات المدنية والمؤسسات الاعلامية)، قد اسهم في تعزيز بعض جوانب مسار التأهيل الديمقراطي للمواطنين، الا ان دورهم هذا لايزال محدودا مقارنة بالدور الذي تمارسه الاوساط (المدنية والاعلامية) التابعة للاحزاب المتنفذة في توسيع مسار التعبئة الحزبية في الاقليم.

8. لا يبدو نجاح مسار التأهيل الديمقراطي في اقليم كوردستان مضمونا في المستقبل القريب، ولكن من شأن جملة من العوامل ان تدفع بهذا المسار وتساعد على اعادة تنشئة المواطنين على قيم الديمقراطية وثقافة المشاركة على المدى المتوسط او البعيد، ومن بين هذه العوامل: واقعة تغيير الاجيال ونشوء اجيال جديدة اكثر تأثرا بالقيم الديمقراطية من الاجيال القديمة، فشل النموذج السياسي- الحزبي الذي طبقه الحزبين المهيمنين في حكم الاقليم وادارة شؤونه، وكذلك فشل النظام الاقتصادي الذي اعتمد في ادارة الحياة الاقتصادية في الاقليم، واخيرا الانفتاح الذي شهده الاقليم بوجه شبكات الاتصال والمعلومات وقنوات الاعلام الدولية والاجنبية والقيم التي جلبتها بشأن ممارسة الحريات العامة والفردية والتعبير عن الرأي وتوسيع المشاركة السياسية.

قائمة المصادر:

مصادر باللغة العربية:

أولا: الوثائق:

(1) قانون الجمعيات لاقليم كوردستان- العراق رقم (18) لسنة (1993).

(2) قانون رئاسة اقليم كوردستان - العراق رقم (1) لسنة (2005).

(3) قانون تمديد ولاية رئيس اقليم كوردستان - العراق رقم (19) لسنة (2013).

(4) قانون المنظمات الكردستانية غير الحكومة لاقليم كوردستان- العراق رقم (15) لسنة (2001) الملغي.

(5) قانون المنظمات غير الحكومية في اقليم كوردستان- العراق رقم (1) لسنة (2011).

(6) قانون مناهضة العنف الاسري في اقليم كوردستان- العراق رقم (8) لسنة (2011).

ثانيا: المعاجم:

(1) ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، (بيروت: دار صادر، 1994).

(2) د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة الثانية، (بيروت: مكتبة لبنان، 1982).

(3) د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، الطبعة الثانية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).

ثالثا: الكتب:

(1) د. ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، (غزة: دار المنارة، 2011).

(2) د. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الاولى، (عمان – الاردن: دار وائل للنشر، 2005).

(3) د. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد (117)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1987).

(4) د. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، اسس ومجالات العلوم السياسة، (الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2012).

(5) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الطبعة الاولى، (عمان – الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

(6) جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبردت مندت، السياسات المقارنة: اطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، الطبعة الاولى، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996).

(7) جابريل ايه. الموند وجي. بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبدالله، الطبعة الاولى، (عمان – الاردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998).

(8) جون سكوت (محرر)، علم الاجتماع (المفاهيم الاساسية)، ترجمة: محمد عثمان، الطبعة الاولى، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009).

(9) د. سعاد الشرقاوي، الاحزاب السياسية (اهميتها– نشأتها– نشاطها)، (القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005).

(10) . صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، (بغداد: كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1990).

(11) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، الطبعة الاولى، (بيروت: المؤسسة الجامعية

للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

(12) د. قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، الطبعة الاولى، (الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012).

(13) د. كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، الطبعة الاولى، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987).

(14) د. محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية: دراسة في دور اخبار التلفزيون، الطبعة الاولى، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 1997).

(15) موريس ديفرجية، الاحزاب السياسة، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011).

(16) مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، الطبعة الاولى، (عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001).

(17) د. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الاولى، (ليبيا – الزاوية: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007).

(18) د. نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، (جامعة مؤتة، 1994).

(19) د. هاني الرضا ود. رامز محمد عمارة، الرأي العام والاعلام والدعاية، الطبعة الاولى، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

رابعا: الرسائل الجامعية:

(1) كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، (الجزائر: قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق- جامعة باتنة، 2008).

خامسا: بحوث ودراسات:

(1) د. ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة كلية الآداب، العدد (98)، (بغداد: جامعة بغداد، 2011).

(2) د. رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، المعارضة السياسية في اقليم كردستان– العراق (النشأة والمستقبل)، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012).

(3) د. زانا رؤوف حمه كريم، البنية القانونية للاحزاب السياسية في اقليم كوردستان – العراق (دراسة تحليلية في قانون رقم 17 لسنة 1993 المعدل)، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد (4)، (اقليم كوردستان – العراق: مركز

الدراسات القانونية والسياسية في كلية القانون والسياسية – جامعة السليمانية، تشرين الاول/ 2014).

(4) د. طالب مهدي الخفاجي، عن المجتمع المدني وآفاق المستقبل، مجلة مدارك، العدد (2)، السنة الاولى، (بغداد: مؤسسة مدارك، 2006).

(5) علي عبد العزيز الياسري، التنشئة الاجتماعية السياسية: مفهومها – جذورها، مجلة دراسات دولية، العدد (40)، (بغداد: مركز الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2009).

سادسا: مصادر ألكترونية:

(1) برلمان كوردستان، حول البرلمان – تاريخ الدورات البرلمانية، موقع البرلمان على الرابط الآتي:
http://www.perleman.org/Default.aspx#

(2) دائرة المنظمات غير الحكومية (التابعة لمجلس وزراء اقليم كوردستان)، قائمة معلومات المنظمات المسجلة في الاقليم، من الانترنيت في موقع الدائرة المذكورة، على الرابط الآتي: http://www.krgngo.org/Babat-238

(3) الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، 60 دعوى قضائية تلاحق الإعلام غير الحزبي في كردستان العراق، صفحة الاخبار، العدد (11720)، (لندن: 30/كانون الاول/ 2010). موقع الجرية في الانترنيت على الرابط الآتي:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11720&article=601623&feature=#.VurnWtJ97IV

(4) قيس النجم، الاعلام المسيس ومطرقة الاحزاب، (6/تشرين الاول/2015)، موقع كتابات، من الانترنيت على الرابط الآتي: http://www.kitabat.com/ar/print/61484.php

(5) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، الانتخابات السابقة، موقع المفوضية، على الرابط الآتي:
http://www.ihec.iq/ar/index.php/prevelection.html

(6) وسام حسين علي العيثاوي، دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في المشاركة السياسية، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، 2015/3/29، من الانترنيت على الموقع:
http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=461515&ac=1

– مصادر باللغة الإنكليزية:

First: Books:

(1) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, (NJ: Princeton University Press, 1963).

Second: Researches:

(2) Gabriel A. Almond, Comparative Political Systems, in: The Journal of Politics, Vol.(18), No.(3), (Southern Political Science, August 1956).

(3) James C. Davies, The Family's Role in Political Socialization, in: The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. (361), (September, 1965).

Theerd: Internet sources:

(4) James C. Davies, Family and School Understood as Agents of Socialization, P. 1. Available at:«http://euromentor.ucdc.ro/2011/en/familyandschoolunderstoodasagentsofsocializationionutanastasiu_2.pdf», visited: (Feb 21- 2016).

پوختەی تویژینەوە

ڕەوتەکانی پێگەیاندنی سیاسی لە هەرێمی کوردستاندا: لەنیوان قاڵکردنی حیزبی وئامادەسازی دیموکراسیدا

ئەم توێژینەوەیە هەوڵ دەدات تێگەیشتنێکی زانستی لەسەر دۆخی پێگەیاندنی سیاسی وڕەوتە سەرەکییەکانی لە هەرێمی کوردستاندا بخاتەڕوو، لەو ڕوانگەیەوە کە پێگەیاندنی سیاسی، لە سەرجەم سیستەمە سیاسییەکاندا، چالاکییەکی کاریگەرە لە سەر کۆی بونیاد وکرداری سیاسییەکانیتری ناو ژیانی سیاسی. توێژینەوەکە وێنای ئەوەی کردووە کە ڕەوشی پێگەیاندنی سیاسی لە هەرێمی کوردستاندا دابەشبووە بەسەر دوو ڕەوتدا، ڕەوتی یەکەم، کە ڕەوتی بالأدەستە، هەمیشە پێداگری لەسەر چەسپاندنی قاڵکردی حیزبی کردووە لەپێناو مانەوە وبەردەوامیپێدانی هەژمونی حیزبە بالأدەستەکان بەسەر ژیانی سیاسی هەرێمدا، بەاڵم ڕەوتی دووەم، لەگەڵ ئەوەی لاواز وپچڕپچڕبووە، زەمینەی بۆ پەروەردەکردنی دیموکراسییانەی هاوڵاتیان سازاندووە. لەم چوارچێوەیەشدا، پارتە بالأدەستەکانی هەرێمی کوردستان، هەوڵی زۆریان خستووتەگەڕ بۆ کۆنترۆڵکردنی هەندێك لەو ناوەندانەی کە ئەرکی ئەنجامدانی پێگەیاندنی سیاسییان لەئەستۆیە، وەك ڕێکخراوە مەدەنی وپیشەییەکان ودزگاکانی ڕاگەیاندن.

ملخص البحث

مسارات التنشئة السياسية في اقليم كوردستان: بين التعبئة الحزبية والتأهيل الديمقراطي

يحاول هذا البحث تقديم فهم علمي لواقائع التنشئة السياسية في اقليم كوردستان، انطلاقا من كونها وظيفة اساسية تؤثر في مجمل الابنية والوظائف السياسية الاخرى في مختلف الانظمة السياسية. وتصور البحث ان وظيفة التنشئة السياسية في اقليم كوردستان قد انقسمت على مسارين، اذ شدد المسار الاول، وهو المسار المهيمن في هذه الوظيفة، على التعبئة الحزبية لضمان الاستدامة بنفوذ الاحزاب المهيمنة على الحياة السياسية في الاقليم؛ اما المسار الثاني، مع ضعفه وهامشيته، فقد ساعد على التأهيل الديقراطي للمواطين. وفي هذا الاطار، بذلت الاحزاب المهيمنة في الاقليم جهودا مكثفة في سبيل السيطرة على عدد من الاوساط التي تضطلع بمهمة اداء وظيفة التنشئة السياسية في اقليم كوردستان، ومن بين تلك الاوساط التنظيمات المدنية والمؤسسات الاعلامية.

Abstract

Political Socialization Pathways in Kurdistan Region: Between Mobilizing Partisan and Democratic Upbringing

This research tries to provide a scientific understanding of the political socialization processes in Kurdistan Region, because this processes considered as one of the basic functions, which affect all aspects of political life and interaction between political structures in different political systems. The research argued that the political socialization process in Kurdistan Region split on two pathways, the first pathway, which is the dominant path, works on the mobilizing partisan, in order to ensure the sustainability of the influence of the dominance parties on the political life in this region; the second pathway, which is the weakness path, work on the democratic upbringing of citizens. In this context, the dominant parties in this region has made intensive efforts in order to control the agencies that play role of the function of political socialization, such as; civic organizations and media institutions.